جامعة الأزهـــر
كلية اللغة العربية فى إيتاى البارود

نصب الفعل المضارع بعد الواو

إعـداد
الدكتـور
عوض مبروك عبد العزيز شحاته
المدرس بقسم اللغويات
١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد النبى الكريم ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعد :

فقد كنت كتبت بحثا فى : « نصب الفعل المضارع بعد الفاء » ، نشر فى المجلة العلمية لكلية اللغة العربية فى إيتاى البارود ، فى عددها التاسع لسنة ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م ، وقد توصلت فيه بحمد الله إلى نتائج قيمة ، فرايت من الواجب على أن ابحث فى : « نصب الفعل المضارع بعد الواو » ، لعلى أستطيع أن أخدم العربية ، وأن أقدم للقارىء الكريم ما يثلج صدره ، ويسر خاطره . فجمعت ما استطعت من كتب فى النحو والشعر ـ على بعد الديار وشط المزار وقلة المراجع ـ وبدأت بقراءة القرآن الكريم ، فوجدت فيه آيات كريمة رأيت فيها غير ما رآى علماء النحو السابقون . ولا عجب ، فالفكر ليس مقصورا على أحد ، والعلم ليس وليد زمن ، وليس من الواجب علينا أن نأخذ كلام السابقين على أنه قطعى ، لا يجوز مناقشته ، أو إعمال الفكر فيه ، وإنما علينا أن نجعل للعقل مجالا فيما نقرأ أو نسمع ، فإذا توصلنا إلى ما يتفق ولسان العرب ـ دون إخلال أو إفساد بما اصطلح عليه العلماء من قواعد للعربية ـ ويكون مؤيدا بقوة الحجة ، وصدق الدليل ، فعلينا أن نقبله ، وأن نتمسك به ، ولو كان مخالفا لما عليه الأقدمون والمحدثون .

وهأنذا ابدأ بعون الله ـ سبحانه وتعالى ـ فاقول :

نصب الفعل المضارع بعد الواو

ينصب الفعل المضارع بعد الواو فى أربع حالات :

الأولى : إذا كانت الواو عاطفة للفعل المضارع الواقع بعدها على فعل مضارع سابق منصوب .

وتتعين الواو للعطف فيما يأتى :

أولا : اذا كان الفعل المعطوف عليه واقعا بعد ايجاب غير شرط،وغير مشتمل على اسم لا يحتمل التأويل بالفعل،وأعنى بالايجاب ما ليس نفيا أو طلبا . ومثال ذلك قوله تعالى : (وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا) (١) ، فالواو فى (ويكون) عطفت الفعل (يكون) على الفعل المضارع المنصوب (تكونوا) . وذلك لان المعية لاتتأتى فى الخبر ، وانما يجب أن يسبقها نفى أو طلب وأعنى بالطلب الامر والنهى والاستفهام والتمنى كما سيأتى قال سيبويه : « اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها فى غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء » (٢) . أ هـ وقال : « واعلم أن الفاء لا تضمر فيها «أن» فى الواجب » (٣) . أ هـ ومثل لغير

---

(١) البقرة ١٤٣ .
(٢) ٣ : ٤١ .
(٣) ٢ : ٣٨ .

الواجب بـ لامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والنفى(٤)

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : (يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم) (٥) . فالفعل (يتوب) معطوف وجوبا ، والواو متمحضة للعطف ، والمعطوف فيه هو الفعل المضارع المنصوب بعد لام التعليل (يبين)، وليس (يهدى) لان العطف بالواو يكون على المعطوف عليه الاول ، أما العطف بالفاء أو ثم فانه يكون على السابق مباشرة . فاذا قلت : جاء محمد وعلى وخالد وإبراهيم ، كان خالد معطوفا على محمد ، وليس على «على» ، وكان «ابراهيم» ايضا معطوفا على «محمد» وليس على «خالد» ولا على «على» ، لان الواو تفيد مطلق الجمع ، ولا تفيد الترتيب ، فيجوز أن يكون «ابراهيم» قد جاء قبل «محمد» أو قبل «على» أو قبل «خالد» ، أو جاء بعدهم أو جاء مصاحبا لهم ، لان الواو تعطف السابق على اللاحق ، كما تعطف اللاحق على السابق ، وكذلك تعطف المصاحب .

أما لو قلت : جاء محمد فعلى فخالد فابراهيم ، كان «خالد» معطوفا على «على» ، و «ابراهيم» معطوفا على «خالد» ، لان الفاء تفيد الترتيب .

وكذلك إذا قلت : يأكل محمد ويشرب ويقرأ ويلعب ، وجب أن يكون كل من الافعال الثلاثة : «يشرب» و «يقرأ» و «ويلعب» معطوفا على الفعل «يأكل» . أما اذا قلت : يأكل محمد فيشرب

---

(٤) مثل للأمر فى ٣ : ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٠ ، وللنهى فى ٣ : ٣٤ ، وللنفى فى ٣ : ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٠ ، وللتمنى فى ٣ : ٢٣ وللاستفهام عن النفى فى ٣ : ٣٥ ، ٤٤ ، وللعرض فى ٣ : ٣٤ .

(٥) النساء ٢٦ .

فيقرأ ثم يلعب ، وجب ان يكون الفعل «يشرب» معطوفا على «يأكل» ، و «يقرأ» معطوفا على «يشرب» ، و «يلعب» معطوف على « يقرأ » ، لان فى المثال ترتيبا بين الافعال .

وفى قوله تعالى : (قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم شيعا ويذيق بعضكم بأس بعض) (٦) الفعل « يذيق »معطوفا وجوبا على «يلبس»، ولا يجوز أن يكون معطوفا على «يبعث»،لان «أو» لاحد الشيئين او الاشياء ، فالعطف بالواو بعدها يكون على المعطوف بها الواقع بعدها ، ولا يجوز أن يكون على المعطوف عليه الواقع قبلها .

كما لا يجوز أن تكون الواو للمعية ، لان الامر «قل» منصب على المقول ، والواو مع الفعل الذى بعدها جزء منه . أما فى واو المعية فالأمر أو النهى أو الاستفهام يكون منصبا على المعية . فإذا قلت : لا تضرب زيدا وتنحم ، بنصب « تنحم » كان المنهى عنه الجمع بين الضرب والنحم ، وكذلك إذا قلت : كل الطعام وأشكرك ، بنصب «أشكر » كان الأمر منصبا على الجمع بين الأكل والشكر ، كأنك قلت : اجمع بين أكلك الطعام وشكرى .

وإنما قلنا بعد إيجاب غير شرط ، لأن الواو التى ينصب المضارع بعدها فى الإيجاب ، إن كانت بعد شرط ـ سواء وقعت بعد فعل الشرط ، أم بعد فعل الشرط وفعل الجزاء ـ لم تكن عاطفة للفعل المنصوب الواقع بعدها : لأن الفعل السابق عليه ـ وهو الشرط أو الجزاء ـ مجزوم . وإنما هى عاطفة

---

(٦) الأنعام ٦٥ .

للمصدر الواقع بعدها ، لأنها واو المعية . ولو كانت عاطفة للفعل الواقع بعدها ـ وهذا جائز ـ لكان مجزوما ـ فالواو الواقعة بعد فعل الشرط مثل : إن تجتهد وتنجح أكافئك ـ بنصب تنجح ـ ، والتى بعد فعلى الشرط والجزاء مثل : إن تجتهد تنجح وأفرح بك ـ بنصب « أفرح » . كذلك قلت : إن يجتمع اجتهادك ونجاحك أكافئك ، وإن تجتهد يجتمع نجاحه وفرحى بك .

وإنما قلنا فى الإيجاب الذى يسبق الواو التى نصب المضارع بعدها ـ ألا يكون مشتملا على اسم خالص من التأويل بالفعل ، لأنها لو سبقت باسم لا يحتمل التأويل بالفعل لكان المضارع الواقع بعدها منصوبا بأن مضمرة جوازا بعد الواو ، وكانت الواو عاطفة للمصدر المؤول على المصدر المذكور ، مثل : لولا محمد ويحسن إليك لهلكت . فالواو عاطفة ، والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة جوازا ، والمصدر المؤول معطوف على الاسم الجامد السابق . وسيأتى بيان ذلك بالتفصيل إن شاء الله .

وانظر الآيات : المائدة ١١٣ ، والأنفال ٧ ، ٨ ، ١١ ، ٣٧ ، وفاطر ٣٠ ، ويس ٧٠ ، والزمر ٣٥ ، والشورى ٧ ، والزخرف ١٣ ، والفتح ٢٠ ، والحاقة ١٢ .

ومثال ذلك من الشعر قول عمر بن أبى ربيعة : (٧)

فعليه الآن أن ينصفنا ★ ويجد اليوم ما كان صرم(٨)

---

(٧) ديوانه ص ٣٨٧ .
(٨) يجد : يجعله جديدا ، صرم : قطع .

فالواو عاطفة وجوبا ، والفعل المضارع « يجد» معطوف على « ينصف » منصوب مثله ، والعامل فيهما « ان » ، ولايجوز أن تكون الواو للمعية لأنها مسبوقة بالإيجاب .

ثانيا : اذا وقعت الواو بعد فعل مضارع منصوب مسبوق بما يفيد الايجاب بعد نفى أو طلب . وما يفيد الايجاب بعد النفى أو الطلب أربعة حروف هى : حتى ، وإلا ، ولام التعليل، وفاء السببية . فمثال حتى قول الشاعر (٩) .

فلا وجد حتى تنزف العين ماءها
وتعثر فيه الاحشاء بالخفقان

فقد نصب الفعل المضارع «تعترف» بعد واو مسبوقة بفعل مضارع منصوب بان مضمرة بعد حتى المسبوقة بالنفى فوجب أن تكون هذه الواو عاطفة للفعل «تعترف» على الفعل «تنزف» ، ولا يجوز أن تكون للمعية ، لان حتى توجب ما بعدها ، فهى حرف غاية وجر ، وما بعدها خارج عن النفى الواقع قبلها ، فالفعل تنزف» لايصل إليه النفى السابق لان حتى غايته لهذا النفى وهو المعية التى ينصب المضارع بعدها تستدعى أن يكون الفعل السابق عليها مسلطا عليه النفى أو الطلب فى اللفظ . فاذا قلت : لاينجح ابنى وأغضب عليه ، كان النفى داخلا على الفعل السابق على الواو فى اللفظ، وان كان فى المعنى داخلا على الجمع بين الفعلين ، أى مصاحبة الفعل «أغضب» للفعل «ينجح» ، لان المعنى : لايجتمع هذان الفعلان فى وقت واحد ، فقد يكون نجاح

---

(٩) هو مسلم بن الوليد . شرح الحماسة للتبريزى ٢ : ٥ .

ولا غضب ، وقد يكون غضب ولا نجاح ، أما أن يجتمع الامران في وقت واحد فلا ٠

أما في البيت فاننا نجد الفعل «تنزف» مثبتا ، لان حتى غاية للنفى السابق عليها ، فالفعل بعدها مثبت ، ولذلك لايجوز أن تكون الواو في قوله «تعترف» واو المعية ، وانما يجب أن تكون عاطفة لان الفعل الواقع بعدها « تعترف » على الفعل «تنزف» ويكون الفعل المعطوف منصوبا بأن المضمرة بعد «حتى» الناصبة للفعل المعطوف عليه ٠

ومن ذلك قول جرير (١٠) ٠

بني منقذ لاصلح حتى تصيبكم
من الحرب صماء القناة زبون

وحتى تذوقوا كأس من كان قبلكم
ويزرق منكم في الجبال قرين

وحتى تضم الحرب معكم عطاردا
ويبرا تخليج به وجنون (١١)

فالفعل «يزرق» معطوف على «تذوقوا» ، و «يبرأ» معطوف

---

(١٠) ديوانه ص ٤٨٧ ٠

(١١) هذه الأبيات من قصيدة يهجو بها المرار بن منقذ البرمجى صماء القناة الصلبة ، والقناة : الرمح ، والزبن : الدفع ، وقناة زبون : تدفع الناس وتصدمهم ، يزرق : يسلح ، قرين : مقارن أى المكافىء فى الشجاعة ، تخليج : الخلج ـ بفتح الفاء والعين ـ أن يشتكى الرجل عظامه من عمل او من طول مشى ، وتخلج المفلوج فى مشيته ، أى تفكك وتمايل ٠

على « تضم » وهذا العطف واجب ، لان الاول من الفعلين ـ المعطوف عليه ـ واقع ببعد حتى ٠

وكذلك اذا كان الفعل الواقع بعد حتى منفيا، مثل قوله تعالى: (وقاتلوهم حتى لاتكون فتنة ويكون الدين لله) (١٢) فالواو في «يكون» عاطفة ، ولا يجوز أن تكون للمعية ، لان النفي الواقع بعد حتى منصب على الفعل الواسع بعده ، لاعلى معيته لكون الدين لله ، لانه غاية للامر « قاتلوهم » ، والمعنى : قاتلوهم الى عدم وجود الفتنة وكون الدين لله ، أى الى ان تنقطع الفتنة ويكون الدين لله ٠

ولوكانت الواو للمعية لكان النفي الواقع بعد حتى منصبا على المعية ، لاعلى وجود الفتنة ، فيفسد المعنى ، اذ يكون معنى الاية : قاتلوهم الى ان لايجتمع هذان الامران ، وجود الفتنة وكون الدين لله ، وهو فاسد ،لان ثبوت الدين لايجتمع مع وجود الفتنة بحال ٠

هذا اذا كانت «حتى» حرف غاية وجر بمعنى الى ، وكذلك اذا جعلتها للتعليل ـ وهو جائز في الاية ـ كانت عاطفة أيضا، وكان المعنى : قاتلوهم لنفى الفتنة وليكون الدين لله ٠

فان قلت : كيف تكون الواو عاطفة ؟ مع أنها لو كانت كذلك لفسد المعنى ، لانه يؤدى الى نفى الفعل الواقع بعدها ، اذ انه

---

(١٢) البقرة ١٩٣ ٠

سيكون منفيا معطفة على المنفى ، ويكون المعنى : قاتلوهم حتى لاتكون فتنة ، وحتى لايكون الدين لله ، وهو فاسد ٠

والجواب أن المعطوف فعل مثبت ، والمعطوف عليه فعل منفى، وعطف المثبت على المنفى جائز ، لان العطف حينئذ يكون على النافى والمنفى معـا ، فالفعل « يـكون » فى الآية معطوف على مجموع « لا تكون » من المنفى والنـافى معا ٠ وذلك جائز بدليلين :

الاول : أن العامل فى المعطوف «أن» المضمـرة ، واجمـاع العلماء على أنها مضمرة بعد حتى ، لا بعد حرف النفى ، فمـا بعد الواو ليس داخلا فى النفى السابق، لان العامل فيه هو «أن» المضمرة بعد حتى ، والمعنى : قاتلوهم حتى لاتكون فتنة وحتى يكون الحين لله ٠

الثانى : أن عطف الفعل المثبت فى اللفظ والمعنى على الفعل المنفى مع النافى هو من كلام العرب ، وقد سمع كثيرا ٠ من ذلك قول طرفة (١٣) :

لنا هضبة لاينزل الذل وسطها
ويأوى اليها المستجير فيعصمـا

فالفعل «يأوى» وهو مثبت فى اللفظ والمعنى ، معطوف على «ينزل» وهو منفى فى اللفظ والمعنى ، لان العطف على النافى والمنفى معا ، ولا يجوز أن يكون معطوفا على الفعل بدون حرف

---

(١٣) ديوانه ص ٤ ، وسيبويه ٣ : ٤٠

النفى ، والا كان المعطوف منفيا مثله ، فيكون التقدير : لا ينزل الذل وسطها ولا يأوى اليها المستجير ٠

ومن ذلك أيضا قول عمر بن أبى ربيعة (١٤) ٠

لذلك أدنى دون خيلى مكانه
وأوصى به ألا يهان ويكرما (١٥)

فالفعل «يكرم» مثبت فى اللفظ والمعنى ، مع عطفه على الفعل «يهان» المنفى ، وذلك لعطفه على المنفى والنافى معا ٠ والمعنى : أوصى به ألا يهان وأن يكرما ٠

ومثال « إلا » قول الأعشى (١٦) :

أرانى وعمرا بيننا دق منشم
فلم يبق الا أن أجن ويكلبا (١٧)

فالواو فى «ويكلب» عاطفة ، لان الفعلين وقعا بعد ما يفيد

---

(١٤) ديوانه ص ٣٤١ ، والأغانى ١ : ٧٠
(١٥) فى الديوان (رباطه) مكان (مكانه) ٠
(١٦) ديوانه ص ٩ ٠
(١٧) عمرا : هو عمرو بن المنذر بن عبدان ٠ فى صحاح الجوهرى (نشم) : « نشم القوم فى الأمر اذا أخذوا فيه ، ولا يكون الا فى الشر ٠٠٠ والنشم - بالتحريك - شجر تتخذ منه القسى ، ومنشم : اسم امرأة كانت بمكة عطارة ، وكانت خزاعة وجرهم اذا ارادوا القتال تطيبوا من طيبها ، وكانوا اذا فعلوا ذلك كثرت القتلى فيما بينهم ، فكان يقال : اشأم من عطر منشم» اهـ أجن : أصاب بالجنون ، اكلب : اصاب بداء الكلب ، والكلب - بالتحريك - داء يشبه الجنون يصيب الكلاب ا هـ ٠

الايجاب ، وهو « إلا » ، إذ ما بعدها خارج عن سياق النفي السابق .

ومثله قول مسلم بن الوليد : (١٨)

هل العيش الا أن تروح مع الصبا
وتضحى صريع الكاس والاعين النجل (١٩)

فالفعل «تضحى» منصوب وجوبا بأن الواقعة بعد الا ، اذ هو معطوف وجوبا على «تروح» ، ولا يجوز أن يكون منصوبا بأن مضمرة بعد الواو ، لان هذه الواو لا تصلح للمعية لوقوعها بعد الايجاب،لان «إلا» توجب مابعدها،وتخرجه عن نطاق الاستفهام السابق .

ومثال لام التعليل قول جرير (٢٠) .

ياعبد بيبة ماعذيرك محلبا
لتصيد بعرة مجرب وتلاما (٢١)

---

(١٨) شرح ديوان الحماسة للتبريزى ٣ : ٥
(١٩) النجل جمع نجلاء : وهى واسعةشق العين .
(٢٠) ديوانه ص ٤٤٤ .
(٢١) بيبة : اسم رجل ، وهو بيبة بن قرط بن سفيان بن مجاشع ، عذيرك من فلان : الذى يلومه من اجلك ، محلبا : ناصرا ، العر : الجرب ، والعر ـ بضم العين : قروح مثل القوباء تخرج بمشافر الابل وقوائمها متفرقة يسيل منها ماء اصفر ، فتكوى الصحاح لئلا تعديها المراض ، مجرب : من أجرب الرجل اذا جربت ابله .

فالفعل «تلام» معطوف على «تصيب» ، لان الفعلين خرجا بلام التعليل من سياق النفى السابق ومثال فاء السببية قوله تعالى : (ولا تتخذوا أيمانكم دخلا بينكم فتزل قدم بعد ثبوتها وتذوقوا السوء) (٢٢) فتذوقوا معطوف بالواو على «تزل» لان مابعد فاء السببية خارج عن سياق النهى السابق .

قد يقول القارىء الكريم : اننا نعلم أن المضارع المنصوب بعد فاء السببية جواب للطلب السابق . على هذا دأب النحاة وجواب الطلب غير موجب . فكيف تقول : ان مابعد الفاء خارج عن سياق النهى السابق ؟

وأقول : ان المضارع المنصوب بعد فاء السببية المسبوقة بنوع من أنواع الطلب ، أو بالنفى ليس جوابا ، ولكنه فى الحقيقة السبب الحامل على الطلب أو النفى . فاذا قلت : لاتشتم زيدا فتندم ـ بنصب تندم ـ كان الندم هو السبب الحامل على النهى عن الشتم . وقد أوضحت ذلك فى بحث لى بعنوان نصب الفعل المضارع بعد الفاء (٢٣) وأقمت لذلك ستة أدلة . منها :

أن فاء السببية حرف ، والاصل فى الحرف أن يظهر معناه فيما بعده ، لافيما قبله . وكل الحروف جاءت على هذا الاصل ماعدا فاء السببية ، فقد جاءت فى الايجاب على العكس ، أما فى النفى او الطلب فقد جاءت على الاصل .

---

(٢٢) النحل ٩٤ .

(٢٣) نشر البحث فى المجلة العلمية لكلية اللغة العربية فى ايتاى البارود العدد التاسع لسنة ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م .

والسر فى مجيئها على العكس فى الايجاب انها لاتكون للسببية فيه فى الغالب الا فى عطف الجمل ، مثل : غضب زيد فحزن محمد . على أنها لاتكون للسببية دائما فى عطف الجمل فقولك : قام محمد فغضب زيد ، يحتمل أن غضب زيد مسبب عن قيام محمد ، كما يحتمل أنه مرتب عليه ، فمجىء الفاء للسببية فى الايجاب قليل ، والغالب فيها أن تكون عاطفة ، والعاطفة مفيدة للترتيب والترتيب قريب الشبه من السببية ، وبمعنى اوضح السببية نوع من الترتيب، لان الترتيب يكون فيه الثانى مرتبا على الاول ، والسببية يكون فيها الثانى مرتبا على الاول ومسببا عنه ـ ففاء السببية شبيهة فى الايجاب بفاء العطف ، ومن ثم حملت عليها ، فكان ماقبلها سببا فيما بعدها ، خلافا للاصل للفرق بين الايجاب والطلب أو النفى .

ومنها : أنه لايجوز أن تقول : لاتهمل فترسب ، لان النهى عن الاهمال لايكون سببا فى الرسوب ، أو لان الرسوب لايصلح جوابا للنهى عن الاهمال ، كما يقول النحاة . فإن أدخلت الفاء فقلت : لاتهمل فترسب كان حسنا ، لان المعنى قد تغير ، فصار الرسوب سببا فى النهى عن الإهمال . قال سيبويه : « لا تدن من الأسد يأكلك قبيح أن جزمت،وليس وجهكلام الناس،لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله ، فان رفعت فالكلام حسن فإن أدخلت الفاء فحسن ، وذلك قولك : لاتدن من الاسد فيأكلك (٢٤) أ هـ .

---

(٢٤) ١ : ٤٥١ .

ومنها : فى مثل : ماجاء زيد فأكرمه ، ولاتكسل فترسب ، يقول النحاة : المضارع منصوب فى جواب النفى أو النهى ، وهذا خطأ ، لان الاكرام لايكون جوابا لنفى المجىء ، والرسوب لايكون جوابا للنهى عن الكسل . فى سيبويه : « وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء ، ألا ترى أنه يقول : ما أتيتنا فتحدثنا ، والجزاء ههنا محال » (٢٥) أ هـ .

ومعنى قوله : « ليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء » ان فاء السببية تدخل فى موضعين بعد الايجاب ، وبعد النفى أو الطلب ، فان سبقها ايجاب كان ما بعدها جزاء لما قبلها ، لانه مسبب عنه ، وان سبقها طلب أو نفى لم يكن مابعدها جوابا ولا جزاء ، لانه صار سببا . وانظر بقية الادلة فى البحث المذكور ص ٢٧٨ ـ ٢٨٤ .

وأياما كان الامر فان الطلب أو النفى السابق على فاء السببية لاينصب على المعية ، ففى الآية الكريمة النهى منصب على اتخاذ المخاطبين ايمانهم دخلا بينهم ، وليس على المعية بين زلل الاقدام وذوقهم السوء بسبب صدهم عن سبيل الله فمتى وقع الفعلان المنصوبان بعد فاء السببية وكان الثانى منهما مسبوقا بالواو ، وجب أن تكون هذه الواو عاطفة ، ولا يجوز ان تكون للمعية .

ومن ذلك قوله تعالى : (ولولا أن تصيبهم مصيبة بما قدمت أيديهم فيقولوا ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا فنتبع آياتك

---

(٢٥) ١ : ٤٥١ .

ونكون من المؤمنين (٢٦) فالواو فى « ونكون» عاطفة وجوبا ، ولا تصلح للمعية لما أسلفنا

ومن ذلك أيضا قول عوف بن الأحوص الكلابى يهجو رجلا من بنى الحارث بن كلب :

فهل لك فى بنى حجر بن عمرو
فتتعلمــه وأجهلــه ولاء (٢٨)

فالواو فى « وأجهلــه » عاطفة وجوبا ، والفعل « أجهــل » معطوف على « تعلــم »

وقول جرير (٢٠) يهجو البعيث :

فأينَ بنــو القعقاع عن ذود فرتنى
وعن أصل ذاك القن أن ينتقســما

---

(٢٦) القصص ٤٧ ٠

(٢٧) شرح المفضليات للتبريزى ٠ القسم الثانى ص ٦٤٦ ٠ واسم الشاعر عوف بن ربيعه بن جعفر ، والأحوص لقب ابيه ، وهو شاعر جاهلى، شهد يوم شعب جبله ٠ المرجــع السابق ص ٦٤٢ ٠

(٢٨) بنو حجر : من كندة ، وحجر : هو آكل المرار ، جد الشاعر امرىء القيس ، وكان من ملوك كندة ٠

(٢٩) ديوانه ص ٤٤٦ ٠

فتؤخذ من عند البعيث ضريبة
ويترك نساجا بدارين مسلما (٣٠)

فالفعل « يترك » منصوب بالعطف على « تؤخذ » وليست الواو للمعية .

وقول مالك بن نويرة (٣١) :

ألم اك نار رابية تلظى ★ فتتقيا أذاى وترهبانى

فالواو فى « وترهبانى » واو العطف ، والفعل بعدها معطوف على « تتقيا » ، منصوب بحذف النون ، والنون المذكورة هى نون الوقاية التى تقى الفعل من الكسر المناسب لياء المتكلم ، لان ياء المتكلم تستدعى كسر ماقبلها ، وهو غير قابل للكسر لانه الف ، فوجب اجتلاب نون الوقاية ليقع الكسر عليها .

ثالثا : اذا وقعت الواو بعد فعل مضارع منهى عنه نهيا مطلقا فى اللفظ والمعنى ، مثل قوله تعالى :

(ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون) (٣٢)، فالواو فى «وتكتموا» يجب أن تكون عاطفة ، والفعل المضارع

---

(٣٠) الذود من الأبل مابين الثلاث الى العشرة ، وهى مؤنثة ، فرتنا مقصور : اسم امرأة ، والعرب تسمى الامة فرتنا ، القن : العبد اذا ملك هو وابواه ، ويستوى فيه الأثنان والجمع والمؤنث ، وربما قالوا عبيد اقنان . الصحاح (ذود ، فرتن ، قنن) .

(٣١) شرح ديوان الحماسة للتبريزى ٢ : ١٤٩ .

(٣٢) البقرة ٤٢ .

بعدها مجزوم بالعطف على «تلبسوا» ولا يجوز أن يكون منصوبا لان الواو لاتصلح للمعية لما سنبينه بعد .

وقد ذهب النحويون والمفسرون الى جواز أن تكون الواو فى الاية للمعية . فى سيبويه : « وقال تعالى : (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون) ان شئت جعلت (وتكتموا) على النهى ، وان شئت جعلته على الواو (٣٣) أ هـ وقال ابن النحاس (٣٤) : « ولا تلبسوا : نهى ، فلذلك حذفت منه النون .... وتكتموا عطف على (تلبسوا) (٣٥) ، وان شئت كان جوابا للنهى فى موضع نصب على اضمار أن عند البصريين ، والتقدير : لايكن منكم أن تلبسوا (٣٦) وتكتموا » . أ هـ

وقال الزمخشرى : « ويجوز فى قوله تعالى : (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق) أن يكون (تكتموا) منصوبا ومجزوما » . أ هـ

وقال ابن يعيش : « أما قوله تعالى : (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق) فيجوز أن يكون (تكتموا) مجزوما بالعطف على لفظ (لاتلبسوا) فيشاركه فى اعرابه ، ويكون النهى عن كل واحد منهما ، وتقديره : ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق . ويجوز أن يكون منصوبا ، وحذف النون من

---

(٣٣) ٢ : ٤٤ .
(٣٤) اعراب القرآن ١ : ٢١٩ .
(٣٥) النص « عطف على تشتروا » والصواب ما اثبته .
(٣٦) النص «أن تشتروا » والصواب ما أثبته .
(٣٧) المفصل بشرح ابن يعيش ٧ : ٢٣ .

(تكتموا) علامة النصب ، ويكون النهى عن الجمع بينهما ، على حد :«لا تأكل السمك وتشرب اللبن • اى لاتجمع بينهما»(٣٨) •
وقال الطبرى : « قال أبو جعفر : وفى قوله (وتكتموا الحق وجهان من التأويل : أحدهما أن يكون الله جل ثناؤه نهاهم عن أن يكتموا الحق ، كما نهاهم أن يلبسوا الحق بالباطل ، فيكون تأويل ذلك حينئذ ، ولا تلبسوا الحق بالباطل ، ولا تكتموا الحق ويكون قوله (وتكتموا) عند ذلك مجزوما بما جزم به (تلبسوا) عطفا عليه ، والوجه الاخر منهما أن يكون النهى من الله جل ثناؤه لهم عن أن يلبسوا الحق بالباطل ، ويكون قوله (وتكتموا الحق) خبرا منه عنهم بكتمانهم الحق الذى يعلمونه ، فيكون قوله (وتكتموا) حينئذ منصوبا لا نصرافه عن معنى قوله (ولاتلبسوا الحق بالباطل) اذ كان قوله (ولا تلبسوا) نهيا ، وقوله : (وتكتموا الحق) خبرا معطوفا عليه، غير جائز أن يعاد عليه ماعمل فى قوله (تلبسوا) من الحرف الجازم وذلك هو المعنى الذى يسميه النحويون صرفا • ونظير ذلك فى المعنى والاعراب قول الشاعر :

لاتنه عن خلق وتأتى مثله ★ عار عليك اذا فعلت عظيم

فنصب (تأتى) على التأويل الذى قلنا فى (وتكتموا) الاية ، لانه لم يرد : لاتنه عن خلق ولا تأت مثله وانما معناه : لاتنه عن خلق وأنت تأتى مثله ، فكان الاول نهيا والثانى خبرا، فنصب الخبر لذ عطفه على غير شكله • فأما الوجه الاول من هذين الوجهين اللذين ذكرنا أن الاية تحتملهما فهو على مذهب

---

(٣٨) شرح المفصل لابن يعيش ٧ : ٢٤ •

ابن عباس .... وأما الوجه الثانى منهما فهو على مذهب أبى العالية » (٣٩) اهـ .

وقال الزمخشرى : «وتكتموا : جزم داخل تحت حكم النهى، بمعنى ولا تكتموا ، أو منصوب بإضمار أن ، والواو بمعنى الجمع ، أى ولا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمان الحق ، كقولك : لاتأكل السمك وتشرب اللبن .

فانظر : لبسهم وكتمانهم ليسا بفعلين متميزين حتى ينهوا عن الجمع بينهما ، لانهم اذا لبسوا الحق بالباطل فقد كتموا الحق .

قلت : بل هما متميزان ، لان لبس الحق بالباطل ماذكرناه من كتابتهم فى التوراة ماليس منها ، وكتمانهم الحق أن يقولوا لاتجد فى التوراة صفة محمد صلى الله وآله وسلم أو حكم كذا، أو يمحوا ذلك أو يكتبوه على خلاف ما هو عليه . وفى مصحف عبد الله (وتكتمون) بمعنى كاتمين (٤٠) اهـ .

وقال الألوسى « وتكتموا الحق : مجزوم بالعطف على (تلبسوا) فالنهى عن كل واحد من الفعلين ، وجوزوا أن يكون منصوبا على اضمار أن .... والمراد لا يكن منكم لبس الحق على من سمعه ، وكتمان الحق واخفاؤه على من لم يسمعه .

---

(٣٩) جامع البيان فى تفسير القرآن ١ : ٢٠٢ .
(٤٠) الكشاف ١ : ٦٥ ، ٦٦ .

والقصد أن ينفى عليهم سوء فعلهم الذى هو الجمع بين أمرين كل منهما مستقل بالقبح » (٤١) أ هـ ٠

وأقول كما قلت سابقا : يجب فى الاية ان تكون الواو لمحض العطف ، فلا يجوز ان تكون المعية ، لان النهى أولا «تلبسوا» منهى عنه نهيا مطلقا فى اللفظ والمعنى ،فالنهى متوجه اليه ، لاالى المعية ٠ ووجه كلام العرب ان الفعل الاول مع واو المعية يكون منهيا عنه فى اللفظ فقط ، اما فى المعنى فان النهى يكون منصبا على معية الفعلين ، فقولهم : لاتاكل السمك وتشرب اللبن ـ بنصب تشرب ـ تفهم منه ان اكل السمك ليس منهيا عنه الا فى حال شرب اللبن، فاكله السمك دون شرب اللبن مباح له ، وشربه اللبن من غير أكل السمك مباح له ، فكل من الفعلين منفردا عن الاخر مباح ، لان النهى منصب على المعيه فى المعنى ٠

فاذا كان الفعل الاول منهيا عنه فى اللفظ والمعنى لم تصلح الواو للمعية ، ووجب أن تكون عاطفة ٠ وفى الاية الكريمة نجد ان لبس الحق بالباطل منهى عنه نهيا مطلقا ، فالنهى متوجه إلى لفظ الفعل وإلى معناه ، كما نجد ان الفعل الثانى «وتكتموا» منهيا عنه أيضا فى اللفظ والمعنى ، ولا يكون ذلك إلا بالعطف ، لأن العطف يقتضى ان يشرك المعطوف المعطوف عليه فى العامل فوجب أن تكون الواو عاطفة ، ولا يجوز ان تكون للمعية ٠

ومثل الآية الكريمة السابقة قوله تعالى : (ولا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام) (٤٢) ٠

---

(٤١) روح المعانى ١ : ٢٤٦ ٠
(٤٢) البقرة ١٨٨ ٠

قال ابن النحاس : « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا ٠ عطف على (تأكلوا) ٠ وفى قراءة أبى (ولا تدلوا) ٠ ويجوز أن يكون (ولا تدلوا) جواب النهى بالواو ، كما قال :

لا تنــه عن خــلق وتأتى مثــله
عار عليك إذا فعلت عظيم » ٠ (٤٣) أهـ

وقال الطبرى : « فأما قوله (وتدلوا بها إلى الحكام) فإن فيه وجهين من الإعراب ، أحدهما أن يكون قوله (وتدلوا) جزما عطفا على قوله (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) أى ولا تدلوا بها إلى الحكام ٠

وقد ذكرت أن ذلك كذلك فى قراءة أبى ، بتكرير حرف النهى ، ولا تدلوا بها إلى الحكام ، والآخر منهما النصب على الصرف ، فيكون معناه حينئذ : لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وأنتم تدلون بها إلى الحكام كما قال الشاعر :

لا تنــه عن خــلق وتأتى مثــله
عار عــليك إذا فعــلت عظــيم

يعنى : لا تنه عن خلق وأنت تأتى مثله ، وهو أن يكون فى موضع جزم على ما ذكر فى قراءة أبى أحسن منه ان يكون نصبا » (٤٤) ٠ أهـ

---

(٤٣) اعراب القرآن ١ : ٢٩٠ ٠
جامع البيان فى تفسير القرآن ٢ : ١٠٧ ٠

وقال الألوسى : « وتدلوا بها إلى الحكام . عطف على (تأكلوا) فهو منهى عنه مثله مجزوم بما جزم به .

وجوز نصبه بأن مضمرة . ومثل هذا التركيب وإن كان للنهى عن الجمع إلا أنه لا ينافى أن يكون كل من الأمرين منهيا عنه » (٤٥) . أ هـ

والحق أن النهى عن الجمع ينافى أن يكون كل من الامرين منهيا عنه ، على هذا جرى لسان العرب ، وهذا مانفهمه من كلامهم . ومن ثم لايجوز القول بأن الواو فى الايتين الكريمتين للمعية ، لانها أن كانت للمعية كان النهى عن الجمع بين الامرين واذا كان النهى منصبا على الجمع بين آمرين فهم منه اباحة كل منهما على حدة ، كما فى قولهم : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وفى الايتين الكريمتين النهى منصب على الامرين ، ففى الاولى : (تلبسوا الحق بالباطل) منهى عنه نهيا مطلقا ، و (تكتموا) منهى عنه نهيا مطلقا، وفى الثانية (تأكلوا أموالكم) منهى عنه نهيا مطلقا ، و (تدلوا) منهى عنه نهيا مطلقا ، لانه ادلاء بالباطل ، وهذا ينافى النهى عن المعية . فالواو فى الايتين للعطف ، ولا يجوز أن تكون للمعية .

رابعا : اذا وقعت الواو بعد فعل مضارع منصوب بأن مسبوق بعسى ، وبعد الواو فعل مضارع منصوب ، وجب أن تكون الواو متمحضة للعطف، والفعل الواقع بعدها معطوف على الفعل السابق ، ولا يجوز أن تكون للمعية . ففى قوله تعالى : (فعسى

---

(٤٥) روح المعانى ٢ : ٧٠ .

أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا) (٤٦) الواو عاطفة و (يجعل) معطوف على (تكرهوا) منصوب مثله بأن الواقعة بعد عسى، لان عسى للرجاء، وهو في حكم الواجب عند البصريين(٤٧) لانه ليس من أنواع الطلب ، اذ ليس فيه طالب ولا مطلوب منه، إذ هو توقع أمر محبوب ، او اشفاق من أمر مكروه . فالواو بعده واقعة في الواجب ، فلا تصلح للمعية .

واذا كان البصريون لم يجيزوا نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بالترجي ، وخرجوا ما استدل به الكوفيون على جواز النصب ، (٤٨) فمن باب أولى عدم جواز نصبه بعد الواو .

ومن ذلك قوله تعالى : (قال عسى ربكم أن يهلك عدوكم ويستخلفكم في الارض) (٤٩) فالواو عاطفة ، و (يستخلف) معطوف على (يهلك) والعامل فيه «أنه الناصبة للمعطوف عليه

---

(٤٦) النساء ١٩ .

(٤٧) انظر الهمع ٢ : ١٢ .

(٤٨) اجاز الكوفيون نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بالترجي ، واستدلوا بقوله تعالى : (لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع) بنصب (اطلع) في قراءة حفص عن عاصم ؛ وقرأ الباقون وابو بكر عن عاصم (فاطلع) رفعا (السبعة في القراءات ص ٥٧٠) . كما استدلوا بقوله تعالى (لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى) بنصب (تنفع) في قراءة عاصم وحده ، اما الباقون فقرءوا (تنفعه) بالرفع (السبعة في القراءات ص٦٧٢)

وقد خرج البصريون النصب في آية غافر على وقوع الفاء في سياق الأمر (ان لى) ، وخرجه الزمخشري على تشبيه لعل بليت . قال في الكشاف ٤ : ١٦٧ ، وقرىء : فأطلع ، بالنصب على جواب الترجي ، تشبيها للترجي بالتمني ، . اهـ وقال في الكشاف ايضا ٤ : ٧٠١ ، فتنفعه : بالرفع عطفا على (يذكر) وبالنصب جوابا للعل ، . اهـ أي لتشبيه الترجي بالتمني .

(٤٩) الأعراف ١٢٩ .

والرجاء ليس لمعية الفعلين ، لان الواو لا تصلح للمعية لوقوعها بعد الايجاب ، ولكنه لكل من الفعلين على حدة ، فالاهلاك مرجو ، والاستخلاف مرجو ، دون معية بين الفعلين .

ومثله قول عمر بن أبى ربيعة

وارسالها لما اجد رحيلها
على عجل بـاد مـن البين موفـد

بان بت عنى أن يستر الليل مقعدا
ويغفل عنا ذو الردى المتهجد (٥١)

فالفعل «يغفل» معطوف وجوبا على «يستر» منصوب بعامله، وكل منهما وقع عليه الرجاء ـ أو تعلق به ـ على حدة .

خامسا : آذا وقعت الواو بعد فعل مضارع مجزوم فى جواب الطلب ، مثل قوله تعالى : ﴿اقتلوا يوسف أو اطرحوه أرضا يخل لكم وجه أبيكم وتكونوا ...﴾ (٥٢) فالفعل المضارع «تكونوا» مجزوم بالعطف على «يخل» ، ولا يجوز أن تكون الواو للمعية .

والسر فى عدم صلاحية الواو للمعية هنا أنها سبقت بجواب الامر ، والامر لايتخطى جوابه الى المعية . بمعنى أنه يجب فى

---

(٥٠) ديوانه ص ٦٠٨ .
(٥١) باد : ظاهر ، البين الفراق ، موفد : مشرف ، المتهجد : المستيقظ .
(٥٢) يوسف ٩ .

واو المعية المسبوقة بالامر الا يكون الامر منفصلا عن أحد الفعلين المطلوب المصاحبة بينهما . فاذا قلت : اكرم زيدا واشكرك - بنصب أشكر - كان أحد الفعلين المطلوب الجمع بينهما هو فعل الامر ، ومعنى المثال على ذلك اجمع بين اكرامك زيدا وشكرى اياك ولو كان التركيب فى غير الاية : اقتلوا يوسف وتكونوا، كانت الواو المعية ، وكان المعنى : اجمعوا بين قتلكم يوسف وكونكم قوما صالحين .

وكذلك اذا قلت : لاتضرب زيدا تندم ويصبك شر ، وجب جزم «يصبك» بالعطف على «تندم» ، فيكون جوابا مثله ، لانه معطوف على الجواب ، ولا يجوز نصبه على المعية ، لان الواو لاتصلح لها،فهى عاطفة وجوابا فمتى كانت الواو واقعة بعد فعل مضارع مجزوم فى جواب الطلب كانت عاطفة ، وكان المضارع بعدها مجزوما عطفا على جواب الطلب ..

ومن ذلك قوله تعالى : (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم) (٥٣) ، وقوله تعالى : (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم) (٥٤)

قد يقول قائل : اذا كان المضارع بعد الواو المسبوقة بجواب الامر مجزوما فلن تكون الواو للمعية ، لان واو المعية لا يجزم المضارع بعدها ، فلا فائدة من النص على ذلك هنا

وأقول : ان الغالب فيما نقرؤه اليوم ليس مضبوطا بالشكل،

---

(٥٣) ابراهيم ٣١ .
(٥٤) النور ٣٠ .

مما يجعل الحاجة ملحة الى وضع قواعد تنير للقارىء طريقه وتعصمه من الزلل ، كى يتسنى له فهم مايقرأ ، فيستوعب المعنى ، لان المعنى على المعية التى ليست صوابا غير المعنى على العطف • فلو قرأ قارىء : عفوا تعف نساؤكم وتصح أبدانكم، وظن أن الواو للمعية لتغيير المعنى،لان المعنى على العطف حتمى فما بعد الواو واجب الوقوع مثل عفة نسائهم اذا وقع الامر ، اذ هو جواب للامر مثل المعطوف عليه،وجواب الامر واجب الوقوع بوقوع الامر ، إذ معناه : اذا عففتم عفت نسائكم وصحت أجسامكم أما على المعية - وهى ليست صوابا - فقد يظن ن المعنى : اجمعوا بين عفه نسائكم وصحة أجسامكم ، وهذان أمران لا تمكن المصاحبة بينهما لانهما لا يقعان دفعة واحدة وانما يستغرقان العمر كله ، كما أن عفة النساء ليست فى وسع المخاطبين • ومن ثم فالواو لا تصلح للمعية • ولذلك فان هذا التركيب لامعنى له على حعل الواو للمعية • وأكبر شاهد على ذلك أن العرب لم يتكاموا بمثل ذلك وهم يريدون المعية •

وشىىء أخر دعانى الى تقعيد هذه القاعدة ، هو أن سبق الواو بالامر فى هذه الايات وما يشبهها قد يوهم بأنها للمعية، وبخاصة أن المضارع الواقع بعد الواو فى هذه الايات من الافعال التى تستوى فيها علامة الجزم وعلامة النصب ، وهى الافعال الخمسة ، ومن ثم وجب النص لئلا يتطرق الى الذهن أن الواو للمعية ، وأن المضارع بعدها منصوب لا مجزوم ، وهذا خطأ •

فالواجب فى الفعلين المطلوب الجمع بينهما أن يكون الامر أحدهما ، فان كان غيرهما لم تكن الواو للمعية • ومثل الامر فى ذلك كل طلب تصلح الواو بعده للمعية ، كالاستفهام والنهى والتمنى ، فيجب كى تكون الواو بعده صالحة للمعية أن يكون

داخلا على أول الفعلين المطلوب الجمع بينهمـا ، والا لم تكن الواو للمعية .

ومثل الطلب فى ذلك النفـى ، فالواو فى قولـه تعالى : (وما منـع الناس أن يؤمنوا اذ جاءهـم الهدى ويسـتغفروا ربهم ...) (٥٥) لا تصلح للمعية ، وهى عاطفة وجوبا ، لان النفى دخل على غير الفعلين ، والواجب فى الواو التى يرادبها المعيـة ان يكون النفى داخلا فى اللفظ على الاول مـن الفعلين المراد الجمع بينهما على وجه المصاحبة،ويكون فى المعنى داخلا على المعية بين الفعلين . فاذا قلت : مايأتى زيد وتسر ـ بنصب تسر ـ كان النفى فى اللفظ داخلا على «يأتى» ، وفى المعنى داخلا على معية الفعلين « يأتى وتسر » .

الحالة الثانية التى ينصب فيها المضارع بعد الواو اذا كان العامل فيه « أن » مضمرة وجوبا على مذهب البصريين ، ويتحقق ذلك باجتماع أمرين:

الاول : أن تفيد الواو معنى المعية . أى تفيد أن مضمون مابعدها مصاحب لمضمون ما قبلها فى النفى أو الطلب كما سيأتى بحيث يكون النفى أو الطلب منصبـا على هذه المصـاحبة فى المعنى . فالمعنى فى قولهـم : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، النهى عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن ، أى النهى عن فعل الامرين فى وقت واحد . ويفهم من هذا أن أكل السمك على حدة مباح ، وأن شرب اللبن على حدة مباح .

فالنهى ليس منصبا على الفعل الاول فى المعنى ، ولاعلى

الفعل الثانى ، وانما هو موجه الى الجمع بين الفعلين على وجه المصاحبه ٠

فلو كان الفعل الاول منهيا عنه نهيا مطلقا ، مثل : لاتهمل وتلعب ، أو كان النهى متوجها الى كل من الفعلين مثل : لاتكسل وتهمل ، كانت الواو عاطفة للفعل الواقع بعدها على الفعل السابق ، فيكون مابعدها مجزوما ، ولا يجوز نصبه ٠

والمراد بالنهى المطلق أن يكون النهى منصبا على الفعل فى اللفظ والمعنى ، ففى المثال السابق النهى داخل على الفعل «تهمل» فى اللفظ والمعنى ، ومن ثم فالواو لاتصلح للمعية ، والا كان الاهمال منهيا عنه فى حال مصاحبتة للفعل «تلعب» ،ومباحا فى غير المصاحبة ، وهذا لايراد ٠

واذا كانت الواو لاتصلح للمعية فهى اما للعطف ، والفعل بعدها مجزوم ومنهى عنه مثل الاول ٠

والمعنى النهى عن كل من الفعلين على حدة ، واما للاستئناف والفعل بعدها مرفوع ، والمعنى : النهى عن الاهمال فى حال اللعب ، أو النهى عن الاهمال واباحة اللعب ٠ على اختلاف بين العلماء فى فهم المعنى كما سيأتى ٠

وقد سبق أن ذكرنا أن الفعل «تكتموا» فى قوله تعالى : (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون) يجب أن يكون مجزوما بالعطف على «تلبسوا» ، فيكون منهيا عنه ،

ولا يجوز نصبه على أن الواو للمعية ، لأن النهى منصب على كل من الفعلين ، فالفعل « تلبسوا » منهى عنه نهيا مطلقا ، والفعل « تكتموا » منهى عنه كذلك نهيا مطلقا ، ولا يكون الثانى منهيا عنه نهيا مطلقا إلا إذا كانت الواو عاطفة ، لأن العاطفة تشرك ما بعدها فى حكم ما قبلها لفظا ومعنى ، فإن كان ما قبلها مجزوما كان ما بعدها مجزوما مثله ، وهذا هو الحكم اللفظى ، وإن كان ما قبلها منهيا عنه أو منفيا كان ما بعدها كذلك ، وهذا هو المراد بالمعنى .

اما التى للمعية فإن ما بعدها يكون مخالفا لما قبلها فى الحكم اللفظى ، فما بعدها منصوب وما قبلها مرفوع او مجزوم وإذا كان كل من الفعلين منهيا عنه بأداة نهى واحدة وجب ان تكون الواو عاطفة ، وامتنع أن يكون النهى متوجها إلى المصاحبة ، أى للجمع بين الفعلين على سبيل المصاحبة . ومن ثم نستطيع أن نحكم بتخطئة النحويين والمفسرين فى زعمهم أن الواو فى الآية السابقة يجوز أن تكون للمعيه ، والفعل « تكتموا » منصوبا بأن مضمرة بعدها وقد سبق أن ذكرنا ذلك وبينا ما فيه .

الشرط الثانى : يجب أن يسبق الواو نفى أو طلب . والذى يفهم من كلام سيبويه فى نصب المضارع بعد فاء السببية أو واو المعية أنه يجب أن يسبق كلا منها نفى أو أمر او نهى او استفهام أو تمن أو عرض . قال فى الفاء : «واعلم أن الفاء لا تضمر فيها «أن» فى الواجب » (٥٦) أ هـ . ومثل لغير الواجب

---

(٥٥) الكهف ٥٥ .
(٥٦) ٣ : ٣٨ .

بالامر والنهى والنفى والاستفهام والتمنى والعرض (٥٧) .
وقال فى الواو : « اعلم ان الواو ينصب مابعدها فى غير الواجب من حيث انتصب مابعد الفاء » (٥٨) . اهـ ومفهومه أن الواو تشارك بما تسبق به الفاء. أى بالامر والنهى والنفى والاستفهام والتمنى والعرض . ولكنه لم يستشهد فى الواو الا بالنفى (٥٩) والنفى (٦٠) والامر (٦١) والتمنى (٦٢) ، فلم يستشهد أو يمثل للاستفهام ولا للعرض

أما الاستفهام فهو ثابت سماعا ، وقد استشهد له الأشمونى بقول الشاعر (٦٣) .

أتبيت ريان الجفون من الكرى
وأبيت منك بلذة الملسوع

وأما العرض فقد أثبته النحويون قياسا على فاء السببية وقاسوا التحضيض أيضا ، وزاد ابن عقيل الدعاء فى فاء السببية (٦٤) ، وقال فى واو المعية : « يعنى أن المواضع التى

---

(٥٧) مثل للامر فى ٣ : ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٠ ، وللنهى فى ٣ : ٣٤ ،وللنفى فى ٣ : ٢٨ ، ٣٠ ، ٢١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٤٠ وللتمنى فى ٣ : ٢٣ وللاستفهام من النفى ٣ : ٣٥ ، ٤٤ وللعرض فى ٣ : ٣٤ .
(٥٨) ٣ : ٤١ .
(٥٩) ٣ : ٤٢ .
(٦٠) ٣ : ٤٣ ، ٤٦ .
(٦١) ٣ : ٤٤ ، ٤٥ .
(٦٢) ٣ : ٤٤ .
(٦٣) شرح الأشمونى على الالفية مع حاشية الصبان ٣ : ٢٣٠ ، ٢٣١ .
(٦٤) شرح ابن عقيل على الالفية ٤ : ١٧ .

ينصب فيها المضارع بإضمار أن » وجوبا بعد الفاء ينصب فيها كلها بأن مضمرة وجوبا بعد الواو اذا قصد بها المصاحبة » (٦٥) . أ هـ

والدليل على أن نصب المضارع بعد الواو المسبوقة بالعرض أو التحضيض ثابت بالقياس امران :

الاول : أن علماء النحو لم يستشهدوا له بكلام العرب وانما جاءوا له بأمثله من كلامهم،وأغلبهم لم يتعرضوا له قال الرضى «ويكون قبلها أمر ... أو نهى ... أو استفهام ... أو تمن ... أو تحضيض نحو :

هلا تزورنا وتكرمنا ، أو غرض : ألا تزورنا وتكرمنا» (٦٦) أهـ

الثانى : قول الأشمونى : « وقد سمع النصب مع الواو فى خمسة مواضع مما سمع مع الفاء ، الاول : النفى ... ، الثانى. الامر ... الثالث ... . النهى ، ... الرابع : الاستفهام ... الخامس : التمنى ... وقس الباقى » (٦٧) . أ هـ

ومعنى قوله : « وقس الباقى » أن نصب المضارع بعد الواو المسبوقة بالعرض أو وتحضيض لم يسمع ، وانما قيس على نصبه بعد فاء السببية المسبوقة بأحدهما .

---

(٦٥) المرجع السابق ٤ : ١٤ .
(٦٦) شرح الرضى على الكافية ٢ : ٢٤٩ .
(٦٧) الأشمونى مع حاشية الصبان ٢ : ٢٣٠ ، ٢٣١ ،

قال الصبان تعليقا على قول الأشمونى « وقس الباقى »: «هو الدعاء والعرض والتحضيض والترجى . وقال أبو حيان : ينبغى ألا يقدم على ذلك إلا بسماع » (٦٨) . أ هـ

وعد الصبان الترجى ضمن الامور التى ينصب المضارع بعد الواو المسبوقة بأحدها قياسا غير مسلم له ، فقد سبق أن ذكرنا أن الترجى عند البصريين فى حكم الواجب ، فنصب المضارع بعد الواو أو الفاء المسبوقة به غير جائز ، لانه ليس من أنواع الطلب، اذ ليس فيه طالب ولا مطلوب منه،فهو توقع امرمحبوب، أو اشفاق من أمر مكروه .

وما ورد فى القرآن الكريم من مضارع منصوب بعد الواو المسبوقة بعسى يجب ان تكون الواو فيه عاطفة ، مثل قوله تعالى : (فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا) (٦٩)، وقوله سبحانه : (قال عسى ربكم أن يهلك عدوكم ويستخلفكم في الارض) (٧٠) وقوله جل شأنه : (فعسى ربى أن يؤتين خيرا من جنتك ويرسل ...) (٧١)

ويجب هنا ان أقرر أمرا هاما، وهو أن قياس نصب المضارع بعد الواو المسبوقة بالعرض أو التحضيض أو الدعاء على نصبه بعد فاء السببية المسبوقة بأحد هذه الاشياء كما يفهم من كلام الأشمونى وكما نص عليه الصبان قياس باطل لعدة أمور :

---

(٦٨) المرجع السابق ٢ : ٢٣١ .
(٦٩) النساء ١٩ .
(٧٠) الاعراف ١٢٩ .
(٧١) الكهف ٤٠ .

أولها : أنه لاصلة بين فاء السببية وواو المعية سوى أن كلا منهما فى الاصل من حروف العطف،ولا وجه للشبه بينهما سوى أن كلا منهما يشرك مابعده مع ماقبله فى الحكم . وهو المعنى الاصلى للعطف ، فا لعلاقة بين الواو والفاء كالعلاقة بين الواو وحتى أو غيرها من حروف العطف .

الثانى : أن الواو فى العطف لمطلق الجمع ، أما الفاء فهى للترتيب والتعقيب . والفرق كبير بين المعنيين ، اذ معنى اطلاق الجمع فى الواو انها صالحة لعطف اللاحق على السابق فى الزمن مثل قوله تعالى : (ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم)(٧٢) ولعطف السابق على اللاحق ، مثل قوله تعالى : (كذلك يوحى إليك والى الذين من قبلك الله ...) (٧٣) ولعطف المصاحب، مثل قوله تعالى : (فانجيناه وأصحاب السفينة) (٧٤) لان معناها مطلق الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه . أما الفاء فلا يجوز فيها ذلك ، لانها للترتيب والتعقيب ، فلابد فى العطف بها أن يكون المعطوف بعد المعطوف عليه فى تعلقه بالحكم ، أو تعلق الحكم به .

الثالث : أن تأثير فاء السببية المسبوقة بالنفى او الطلب فى المراد من الفعل الواقع بعدها تاثير كبير وواضح ، فهى تحوله من مسبب عما قبلها الى سبب له . وبيان ذلك أن فاء السببية لها حالان ، لانها اما أن تكون بعد ايجاب ، واما أن تكون بعد نفى و طلب ، فان كانت بعد ايجاب كان ماقبلها سببا فيما بعدها،مثل : يسرنى أن تصلى فيكرمك الله . وان كانت بعد نفى

---

(٧٢) الحديد ٢٦ .
(٧٣) الشورى ٣ .
(٧٤) العنكبوت ١٥ .

أو طلب كان مابعدها سببا فيما قبلها ، مثل : لا تضرب زيداً فتندم . فالندم سبب فى النهى عن الضرب ، وليس من المعقول أن يكون النهى عن الضرب سببا فى الندم .

والاصل فى هذا وأمثالـه العطف ، واذا عطف الثانى على الاول كان مجزوما مثله ، وكان النهى عن أمرين همـا الضرب والندم ، فلما أريد تحويل المعنى عن ذلك الاصل ، بجعل الندم سببا فى النهى عن الضرب غير وا اعرابه فنصبوه بعد أن كان مجزوما ، ليكون تغيير الاعراب دليلا على تغيير المعنى .

وكذلك اذا قلت : لم يحضر زيـد فأسلم عليـه ، يجوز فى «أسلم» وجهان : الجزم والنصب، ولكل معنى ، فان جزمت كان معطوفا على «يحضر» ، ومعناه : لم يحضر زيد فلم اسلم عليه، وان نصبت كان منصوبا بأن مضمرة بعد الفاء ، ومعناه : لـم يحضر زيد بسبب التسليم . ويفهـم منه أمران : اولهمـا أن التسليم لم يقع، الثانى : أن لزيد حضورا كثيرا لأسباب أخرى غير التسليم

وقد قررت هذا الامر ـ وهو أن مابعد الفاء سبب فيما قبلها على خلاف ماعليه علماء النحو ـ فى بحث لى بعنوان : « نصب الفعل المضارع بعد ألفاء » نشر فى العدد التاسع من مجلة كلية اللغة العربية فى ايتاى البارود الصادر سنة ١٤١٢هـ /١٩٩٢م وقـد دعمت هـذا الرأى بستة أدلة ، فإن شاء القارىء الكريم فليرجع إليها .

واذا ثبت أن لفاء السببية تأثيرا كبيرا فى المضارع الواقع

بعدها ، اذ بتحول بدخول النفى أو الطلب على ما قبل الفاء الى سبب بعد أن كان مسببا ، فلا وجه لقياس الواو على الفاء بعد التحضيض أو العرض أو الدعاء ، اذ لاتأثير للواو فى المضارع الواقع بعدها اذا كانت للمعية سوى أنها تقصر زمنه على مصاحبته للفعل الواقع قبلها ، فيكون مضمون ما بعدها مصاحبا لمضمون ماقبلها ، والمصاحبة احدى معانيها حين كانت عاطفة وليست للمعية ، فقد سبق أن ذكرنا أنها حين تكون عاطفة تصلح لعطف اللاحق على السابق، والسابق على اللاحق ، كما تصلح لعطف المصاحب ٠

واذا كانت المصاحبة احدى معانيها حين كانت عاطفة فتمحضها للمعية لم يأت بجديد ٠

إذن يجب الاقتصار على ما سمع من نصب المضارع بعد الواو المسبوقة بالنفى أو الأمر أو الاستفهام أو النهى أو التمنى ولا يجوز نصبه بعد الواو المسبوقة بالعرض أو التحضيض أو الدعاء قياسا على نصبه بعد الفاء المسبوقة بأحد هذه الثلاثة ، لأنه لا وجه لهذا القياس ٠

وأستطيع أن أقرر ان نصب المضارع بعد الواو المسبوقة بواحد من هذه الامور الخمسة ـ النفى والامر والنهى والاستفهام والتمنى ـ لم يجر كثيرا على لسان العرب ، لان ارادة المصاحبة قليل ما تكون من مقاصد المتكلم ٠ ومن ثم فشواهدها محدودة تكاد تعد على الاصابع ٠

فقد قرأت القرآن الكريم أكثر من مرة فلم أجد فيه سوى

ثلاث أيات نصب فيها المضارع بعد الواو المسبوقة بالنفى فى الاولى ، وبالتمنى فى الثانية ، وبجزاء الشرط فى الثالثة . والاستشهاد بالاولى صحيح ، وبالثانية والثالثة لايجوز .

أما الآية الاولى - وهى من شواهد سيبويه (٧٥) - فقوله تعالى : (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) (٧٦) قرئت بجزم «يعلم» فى «ويعلم» ورفعه ونصبه (٧٧) والجزم بعد الواو يكون بالعطف على « يعلم » الاولى ، والتقدير : ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ولما يعلم الصابرين . والمعنى : بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة والى الان لم يقع منكم الجهاد و لاالصبر ، ومفهومه : لن تدخلوا الجنة الا اذا جاهدتم وصبرتم - فكأنه سبحانه وتعالى يطلب من المسلمين أمرين الجهاد والصبر ، أحدهما لايغنى عن الاخر ، الا أن هذا الطلب جاء بمفهوم الآية لا بلفظها . وهو معنى جميل . وأجمل منه المعنى على قراءة الرفع ، اذ انه يدل بالمفهوم على مدى التلازم بين الجهاد والصبر المطلوبين لله سبحانه .

---

(٧٥) ٣ : ٤٤ .

(٧٦) آل عمران ١٤٢ .

(٧٧) ذكر الطبرى فى تفسيره ٤ : ٧١ ان القراء على نصب «يعلم» وان الحسن كان يقرأ بكسر الميم من «يعلم» على الجزم بالعطف على «ولما يعلم» . وكذلك قال الزمخشرى فى الكشاف ١ : ٢٢٠ وزاد : «وروى عبد الوارث عن ابى عمرو «ويعلم» بالرفع على ان الواو للحال » . ١٠ هـ وذكر ابو حيان ان جزم «يعلم» قراءة الحسن وابن يعمر وابى حيوة وعمرو بن عبيد . البحر المحيط ٣ : ٦٦ .

قالوا وللحال أو للاستئناف ، والتقدير : ولما يعلم الله الذين جاهدوا وهو يعلم الصابرين . والمعنى : بل أحسبتم ان تدخلوا الجنة والى الان لم يعلم الله الذين جاهدوا منكم وهو يلم الصابرين . واذا كان الله سبحانه وتعالى يعلم الصابرين جميعا ولم يعلم جهادكم فلأنكم لستم بصابرين ، والجهاد من غير صبر لا مكانة له عند الله . ومفهومه أن الله سبحانه وتعالى يطلب من المسلمين الجهاد والصبر متلازمين .

أما على قراءة النصب فالمعنى أجمل من سابقيه وأوضح ، لانه يدل بالفظ والمفهوم على مدى التلازم بين الجهاد والصبر المطلوبين الله سبحانه ، اذ المعية موضوعة أصلا للتلازم بين شيئين في الثبوت ، واذا دخل عليها النفى امتنع هذا التلازم بهذا النفى . والمعنى عليه : لم يعلم الله الى الان جمعكم بين الجهاد والصبر . ومفهومه طلب التلازم بين الجهاد والصبر . أى طلب الجهاد والصبر متلازمين .

ولما كانت « لما » موضوعة لنفى الحديث فى الماضى متصلا بالحال ، نفيت الحا لفى بيان المعنى على القراءات الثلاث ، فقلت : « الى الان لم يعلم » .

وعلم الله سبحانه وتعالى منفى فى الآية لاعن جهل ـ حاش لله ـ ولكنه ـ جل شأنه ـ يعلم الامور الواقعة على أنها واقعة ، ويعلم الامور غير الواقعة على أنها غير واقعة . فعلم الله لايتعلق بالواقع على أنه غير واقع ، ولا بغير الواقع على أنه واقع .

ولما كانت « لما » تفيد توقع الفعل المنفى بعدها . أى توقع

حدوثه فى المستقبل ، كان فى الآية على القراءات الثلاث بشرى للمسلمين بوقوع الجهاد والصبر منهم فى المستقبل ، ودخولهم الجنة .

فالقراءات الثلاث متفقة على معنى واحد هو طلب الجهاد والصبر مع التلازم بينهما . الا أن قراءتى الرفع والجزم تدلان عليه بالمفهوم ، أما قراءة النصب فتدل عليه باللفظ والمفهوم معا . ومن ثم كانت أوضح وعليها القراء .

الاية الثانية قوله تعالى : (قالوا ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين) (٧٨) وقد استشهد بها سيبويه على رفع الفعلين « نكذب ، ونكون » (٧٩) . وفى النشر : «واختلفوا فى (ولا نكذب ، ونكون) فقرأ حمزة ويعقوب وحفص بنصب الباء والنون فيهما ، ووافقهم ابن عامر فى « ونكون » ، وقرأ الباقون بالرفع فيهما » (٨٠) أ هـ .

وقد خرج سيبويه قراءة الرفع على وجهين : الاول ان تكون الواو عاطفة ، والفعلان « نكذب ، ونكون » معطوفان على « نرد » فيكونان متمنيين مثله . أى أن التمنى واقع على ثلاثة امور : ردهم الى الدنيا ،وعدم تكذيبهم ،وكونهم من المؤمنين . الثانى: أن تكون الواو فى « ولا نكذب ، ونكون » للاستئناف . ويجوز أن تكون فى « ونكون » للعطف على « لانكذب » . ومعنى العطف هو معنى الاستئناف،لانه معطوف على المستأنف . والاستئناف

---

(٧٨) الأنعام ٢٧ وبدايتها : « ولوترى اذ وقفوا على النار فقالوا ... »
(٧٩) ٣ : ٤٤ .
(٨٠) ٢ : ٢٥٧ .

يقطع مابعده عما قبله . فالفعلان « لا نكذب ، ونكون » ليسا داخلين فى التمنى ، والمتمنى شىء واحد هو الرد .

قال سيبويه : « وقال تعالى : (ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين) . فالرفع على وجهين : فأحدهما أن يشرك الاخر الاول . والاخر على قولك : دعنى ولا أعود . أى فإنى ممن لايعود ، فانما يسأل الترك ، وقد أوجب على نفسه أن لاعودة له البته ، ترك أو لم يترك ، ولم يرد أن يسأل ان يجتمع له الترك وأن لايعود . وأما عبد الله بن أبى إسحاق فكان ينصب هذه الآية » (٨١) آ هـ .

فسيبويه لم يخرج قراءة النصب كما ترى ، وخرج قراءة الرفع على وجهين كما ذكر ، وكما بينا .

وتخريج قراءة الرفع على الوجه الاول غير صواب ، لانه يثبت ان عدم التكذيب والكون من المؤمنين داخلان فى التمنى، لانهما معطوفان على « نرد » ، فيكون المتمنى ثلاثة أمور كما ذكرنا : الرد وعدم التكذيب وكونهم من المؤمنين .

والصواب أن المتمنى شىء واحد هو الرد ، ولا يجوز ان يكون الاخران متمنيين ، لان الله سبحانه وتعالى كذبهم فى قولهم : (ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين) بقوله جل شأنه بعد هذه الاية مباشرة :

---

(٨١) ٣ : ٤٤ .

(ولوردوا لعادوا لما نهوا عنه وانهم لكاذبون) (٨٢) والتمنى لا يكذب فى تمنيه ، لان التمنى انشاء ، والتكذيب لا يكون الا فى الخبر .

أما تخريج سيبويه قراءة الرفع على الوجه الثانى فصواب لان المتمنى فيه شىء واحد هو الرد ، أما الفعلان الاخران فخبر، يمكن توجيه التصديق والتكذيب اليه ، ومن ثم فقد كذبهم الله فى قولهم كما بينا . واستقام المعنى .

هذا عن قراءة الرفع . أما قراءة النصب فسيبويه اثبتها ولم يبين الوجه فيها . وأقول ان الواوين فى : « ولا نكذب ونكون » لا يجوز أن تكونا للمعية ، ولا أن تكون الواو فى «ونكون» عاطفة على لا نكذب » المنصوب لانها لـ وكانت عاطفة لكان المعنى على المعية أيضا ، ولو كانتا للمعية لكان ما بعد كل منهما متمنى ، فيكون التمنى واقعا على ثلاثة أشياء مجتمعة، الرد وعدم التكذيب وكونهم من المؤمنين . فيكون مثل الوجه الاول من وجهى الرفع ، وهذا باطل ، لان عدم التكذيب وكونهم من المؤمنين ليسا متمنيين ، اذ كذبهم الله تعالى فى قولهم كما أسلفنا ، وتكذيب الله اياهم دليل على أن كلامهم الذى كذبوا فيه خبر ، والتمنى انشاء .

فالآية لا يصح الاستشهاد بها على نصب المضارع بعد واو المعية ، وقد استشد بها بعض علماء النحو ، كابن هشام فى

---

(٨٢) الأنعام ٢٨ .

أوضح المسالك (٨٣) ، والأشمونى فى منهج السالك (٨٤) . وهذا باطل كما بينا .

وقد خرج الزمخشرى قراءة النصب على أن الواو واقعة فى جواب التمنى وليست للمعية ، فكما يجاب التمنى بالفاء كذلك يجاب بالواو . قال : «وقرئ (ولانكذب ونكون) بالنصب باضمار ان على جواب التمنى ، ومعناه : ان رددنا لم نكذب ونكن من المؤمنين » (٨٥) أ هـ . ومذهب البصريين أن الطلب لا يجاب بالواو ولا بثم . وانما يجاب بالفاء لا غير .

والقول بأن الطلب يجوز أن يجاب بالواو أو ثم قول كوفى. قال الطبرى : « وكان بعض نحويى الكوفة يقول : لو نصب «نكذب ونكون» على الجواب بالواو لكان صوابا . قال والعرب تجيب بالواو وثم تجيب بالفاء ،يقولون :ليت لى مالا فأعطيك وليت لى مالا وأعطيك ، وثم أعطيك » (٨٦) أ هـ .

وذهب بعض العلماء الى أن التمنى ليس انشاء ، فأجاز النصب فى الآية على ان الواو للمعية . قال ابن يعيش : «فأما النصب وهو قراءة حمزة وابن عامر وحفص فعلى معنى الجمع، والتقدير : ياليتنا يجمع لنا الرد وترك التكذيب والكون من المؤمنين ويكون المعنى كالوجه الاول (٨٧) فى دخولهما فى التمنى

---

(٨٢) ٣ : ١٧٥ بتحقيق محمد محيى الدين .
(٨٤) شرح الأشمونى مع الصبان ٣ : ٢٣١ .
(٨٥) الكشاف ٢ : ٩ .
(٨٦) تفسير الطبرى ٧ : ١١١ .
(٨٧) أى من وجهى الرفع ، وهو جعل الفعلين متمنيين معطوفين على « نرد » على رأى من يجعل التمنى خبرا .

ويكون التكذيب على رأى من يرى التمنى خبرا » (٨٨) أ هـ .

والقول بأن التمنى خبر غير صواب ، لان الخبر له واقع قد يطابقه فيكون صادقا ، وقد لا يطابقه فيكون كاذبا، اذ الخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته . أما التمنى فليس له واقع يطابقه أو لا يطابقه ، فلا يحتمل الصدق والكذب ، ومن ثم فهو انشاء وليس خبرا .

اذن فالاية لا يصح الاستشهاد بها على نصب المضارع بعد الواو على أنها للمعية . ومن ثم كان سيبويه حكيما حين بين فيها وجه الرفع ، ولم يبين وجه النصب .

الآية الثالثة : قوله تعالى : (... ويعلم الذين يجادلون فى آياتنا ...) (٨٩)) فقد نصب الفعل « يعلم » بعد الواو ، ولم يسبقه فعل منصوب يعطف عليه ، وانما سبقه أفعل مجزومة على الشرط أو الجزاء فى قوله سبحانه (إن يشأ يسكن الريح فيظللن رواكد على ظهره إن فى ذلك لآيات لكل صبار شكور أو يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير) (٩٠) .

وفى « يعلم » قرأ ابن عامر والمدنيان برفع الميم ، وقرأ الباقون بنصبها (٩١) .

---

(٨٨) شرح المفصل لابن يعيش ٧ : ٢٦ .
(٨٩) الشورى ٣٥ .
(٩٠) الشورى ٣٣ ، ٣٤ .
(٩١) النشر ٢ : ٣٦٧ .

وقد ذهب بعض علماء النحو والتفسير الى أن النصب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو ، وأن الواو للمعية . قال الرضى : « وقد يضمر أن الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين اما بعد الشرط قبل الجزاء نحو : ان تأتنى فتكرمنى أو وتكرمنى آتك، أو بعد الشرط والجزاء نحو : ان تأتنى آتك فأكرمك أو واكرمك وذلك لمشابهة الشرط فى الاول والجزاء فى الثانى النفى ، اذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ، ووجود الشرط مفروض فكلاهما غيرموصوفين بالوجود حقيقة.وعليه حمل قوله‌تعالى: (إن يشأ يسكن الريح فيظللن رواكد) الى قوله (ويعلم) على قراءة النصب » (٩٢) أ هـ .

وقال الطبرى : « وقوله (ويعلم الذين يجادلون فى آياتنا) ... واختلفت القراء فى قراءة ذلك ، فقرأته عامه قراء المدينة (ويعلم الذين) رفعا على الاستئناف ... وقرأته قراء الكوفة والبصرة : (ويعلم الذين) نصبا ، كما قال فى سورة آل عمران (ويعلم الصابرين) على الصرف » (٩٣) اهـ .

والصواب أنه لايجوز فى الآية نصب « يعلم » بأن مضمرة وجوبا بعد الواو على ان الواو للمعية ، لانه لم يتقدمها نفى ولا طلب ، وانما تقدمها جزاء الشرط ، وقد ضعف سيبويه النصب بعده لانه كالايجاب . قال : « واعلم أن النصب بالفاء ، والواو فى قوله : ان تأتنى آتك وأعطيك ضعيف ، وهو نحو من قوله

والحق بالحجاز فاستريحا

---

(٩٢) شرح الكافية الرضى ٢ : ٢٤٥ .
(٩٣) تفسير الطبرى ٢٥ : ٢٢ .

فهذا يجوز ، وليس بحد الكلام ولا وجهـه ، الا أنه فى الجزاء صار أقوى قليلا ، لانه ليس بواجب أنه يفعل ، الأن يكون من الاول فعل ، فلما ضارع الذى لا يوجبه كالاستفهام ونحوه أجازوا فيه هذا على ضعفه ، (٩٤) أ هـ .

واذا كان نصب المضارع بعد الواو المسبوقة بالجزاء ضعيفا فليس من الصواب حمل القراءة عليـه ، لان القرآن فى قمـة الفصاحة ، فلا يجوز حمل قراءة فيه على وجه ضعيف . ومـن ثم ذهب الزمخشرى الى أن نصب « يعلم » فى الآية انما هـو بالعطف على تعليل محذوف . قال : « فان قلت : فما وجـوه القراءات الثلاث فى (ويعلم) قلت .... وأما النصب فللعطف على تعليل محذوف تقديره : ليبتلـيكم منهم ويعلم الذين يجاهدون ونحوه فى العطف على التعليل المحذوف غير عزيز فى القرآن، منه قوله تعالى : (ولنجعله آية للناس) ، وقوله تعالى : (وخلق الله السمـوات والأرض بالحق ولتجـزى كل نفـس بمـا كسبت » (٩٥) أ هـ .

والخلاصة أن الفعل « يعلم » فى الآية الكريمة لا يجـوز نصبه على المعية ، لان نصب المضـارع على المعية بعد الجزاء ضعيف كما ذكر سيبويه ، ولا يجوز تخريج الآيات الكريمة على الأوجه الضعيفة .

اذن فالقرآن الكريم ليس فيه مضارع منصوب على المعية إلا فى آية واحدة كما ذكرنا ، وهى قوله تعالى : (أم حسبتم ان

---

(٩٤) ٣ : ٩٢ .
(٩٥) الكشاف ٣ : ٦ ٤

تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا ويعلم الصابرين) .
وقد حملنى هذا على الرجوع الى شعر العرب ، لعلى أجد فى شعرهم مايؤكد هذه القواعد ، فقرأت احد عشر ديوانا لشعراء جاهليين ومخضرمين واسلاميين وأمويين (٩٦) ، كما قرأت : طرفة بن العبد — حياته وشعره ، وشرح المعلقات للشنقيطى ، والأصمعيات ، وشرح المفضليات للتبريزى ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزى ، فلم أظفر بشىء ، مما يدل على أن نصب المضارع فى هذا الباب قليل فى لسان العرب .

على أن شواهد سيبويه من الشعر — وهى أربعة — ينتاب اثنين منها بعض الشك ، اذ هما غير ثابتين على وجه اليقين . اولهما شاهده الذى اشتهر بين النحويين وجرى على كل لسان ، وهو :

لاتنه عن خلق وتأتى مثله ★ عار عليك اذا فعلت عظيم

فقد نسبه الى الأخطل ، وليس فى ديوانه ، ونسب ايضا الى كل من سابق البربرى والطرماح والمتوكل الليثى ، والمشهور أنه لأبى الأسود الدؤلى (ملحقات ديوانه ص ٣٠) (٩٧) ، وقد روى عن الأصمعى أنه كان يقول : « لم أسمعه إلا (وتأتى مثله) مرفوعا على القطع » (٩٨) . اهـ وهو ثقة ، قد شافه العرب وسمع منهم وتذوق كلامهم . فالواو على هذا للاستئناف ، وليست للمعية .

---

(٩٦) هم : عامر بن الطفيل ، وامرؤ القيس ، وعروة بن الورد والسموأل ، والأعشى ، والخنساء ، وذو الرمة ، وحسان بن ثابت ، وكعب بن زهير ، وجرير ، وعمرو بن أبى ربيعة ، وجميل بثينة ، وعبيد الله بن قيس الرقيات .
(٩٧) حاشية كتاب سيبويه ٣ : ٤١ .

الثانى قول الشاعر :

فقلت ادعى وأدعو إن أندى ★ لصوت أن ينادى داعيان

فقد نسبه سيبويه الى الأعشى، ولم يرد فى ديوانه ، ونسب أيضا للخطيئة ، ولربيعة بن جشم ، ولد ثار بن شيبان (٩٩)٠

وروى أيضا بلفظ (وأدع) على الأمر بحذف اللام (١٠٠)٠

والآيات الكريمة الثلاث التى استشهد بها سيبويه فى هذا الباب قد ظهر لى بعد التحقيق والتمحيص أن اثنتين منها لايجوز الاستشهاد بهما فى هذا الباب ، وهما قوله تعالى : (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون) ، وقوله سبحانه : (ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا) وقد سبق أن بينت ذلك وأنا لا أنكر نصب المضارع بعد واو المعية فى لسان العرب ، لكننى أقرر أنه قليل ٠

---

(٩٨) حاشية سيبويه ٣ : ٤٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٧ : ٢٥ ٠
(٩٩) حاشية سيبويه ٣ : ٤٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٧ : ٣٥ ٠
(١٠٠) شرح المفصل لابن يعيش ٧ : ٣٥ ٠

عامل النصب فى المضارع الواقع بعد واو المعية :

فى سيبويه : « اعلم أن الواو ينتصب مابعدهـا فى غيـر الواجب من حيث انتصب ما بعدها الفاء » (١٠١) ٠ أ هـ وقال : «اعلم أن ما انتصب فى باب الفاء ينتصب على اضمار (أن) ٠٠٠ تقول : لا تأتينى فتحدثنى ٠٠٠ كأنك قلت :ليس يكـون منـك إتيان فحديث ، فلما أردت ذلك استحـال أن تضـم الفعل الى الاسم ، فأضمروا (أن) ، لان (أن) مع الفعل بمنزلة الاسم ٠٠٠٠ فأن تحدث فى اللفظ مرفوعة بيكن ، لأن المعنى : لم يكن إتيان فيكون حديث » (١٠٢) ٠ أ هـ

وقال ابن يعيش : « ٠٠٠ فلما استحـال حمل الثانى على الاول كأنه تخيل مصـدر الأول ، اذ كان الفعل دالا عليـه مـع موافقة المعنى المراد ، فصـار كأنه قال : لايكن منـك نهى ، ثم أضمر (أن) مع الثانى ، فصـار مصدرا فى الحكم ، ثم عطف مصدرا متأولا على مصدر متأول » (١١٣) ٠ أ هـ

مما سبق نتبين أن الفعل المضـارع الواقع بعد واو المعية المسبوقة بالنفى أو الطلب منصوب بأن مضمـرة وجوبـا بعد الواو ، وأن الواو تعطف المصـدر المؤول من «أن» والفعـل على مصدر متصيد من الكلام السابق ٠ وهذا مذهب البصريين ٠

---

(١٠١) ٣ : ٤١ ٠
(١٠٢) ٣ : ٢٨ ٠
(١٠٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧ : ٢٤ ٠

وقد خالف الرضى ، فذهب الى ان الواو ليست عاطفة ، وانما هى واو الحال ، أو بمعنى مع . قال : « وكذا تقول فى الفعل المنصوب بعد واو الصرف : انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ، ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر أنها ليست للعطف ، فهى اذن اما واو الحال، وأكثر دخولها على الجملة الاسمية ، فالمضارع بعدها فى تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ،فمعنى : قم وأقوم ، أى قم وقيامى ثابت ، أى فى حال ثبو تقيامى . واما بمعنى مع ، وهى لاتدخل الا على الاسم . قصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل ، فنصبوا ما بعدها . فمعنى قم وأقوم : أى قم مع قيامى » (١٠٤) أ هـ .

فالرضى يرى أن واو المعية هى واو الحال ، وليست عاطفة، أون المصدر المؤول بعدها يعرب مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ، والتقدير فى قولهم : لا تاكل السمك وتشرب اللبن : لا يكن منك اكل السمك وشربك اللبن حاصل ، أو هى مجردة عن العطف لانها بمعنى مع ، والتقدير : لا يكن منك أكل السمك مع شربك اللبن .

والذى دعاه الى القول بانها واو الحال تقارب المعنيين ، معنى الحال ومعنى المعية ، والمصاحبة فى كليهما ظاهرة ، وقد غفل عن ان بينهما فرقا ، فالحال تصاحب صاحبها على أنها صفة له ، لانها تبين هيئته وقت وقوع الفعل منه أو عليه ، أما المعية فهى مصاحبة بين فعلين فى الثبوت ولما كانت المصاحبة فى كليهما ظاهرة ظن أنها واو الحال ، أو يمكن تقديرها بواو الحال . والصواب أن ذلك لا يجوز لعدة أمور :

---

(١٠٤) شرح الكافية للرضى ٢ : ٢٤٦ .

الأول : أن واو الحال لايضمر بعدها «أن» بالاجماع ، أما واو المعية فالفعل بعدها منصوب بأن مضمرة .

الثانى : أن واو الحال لا يجوز أن تدخل على الفعل المضارع المثبت ، نقول : جاء زيد يضحك ، ولا يجوز أن نقول : جاء زيد ويضحك . قال ابن مالك :

وذات بدء بمضارع حوت ★ ضميرا ومن الواو خلت

الثالث : أن الواو لو كانت للحال ، والمصدر المؤول من أن والفعل بعدها مبتدأ محذوف الخبر - على مازعم لزم عليه حذف الخبر وجوبا دون ان يسد شيء مسده . وهو خلاف ما عليه النحويون .

أما زعمه بأن الواو بمعنى مع ، وأنها مجردة عن العطف، فهو صحيح فى أحد شقيه ، وباطل فى الاخر ، فهى بمعنى مع بالاجماع ، لكنها لم تخرج عن العطف الموضوعة له أصلا ، لان العطف عمل وليس معنى (١٠٥) ، واذا خرجت الواو عن معنى مطلق الجمع الى معنى المصاحبة ، فان ذلك لا يدل على خروجها عن العطف الذى هو عملها ، فمعناها المعية ، وعملها العطف .

ولو كانت الواو مجردة عن العطف ألزم عليه أمران كلاهما باطل . الاول : أن يكون المصدر المؤول بعد الواو مضافا اليه . الثانى : أن تكون الواو اسما مضافا،لانها فارقت عملها ومعناها

---

(١٠٥) انظر سيبويه ١ : ٤٣٧ - ٤٣٩ .

الأصليين وصارت بمعنى مع . واجماع النحاة على أن الواو حرف ، وأن المصدر المؤول بعدها ليس مضافا اليه . فما ذهب اليه الرضى من أن الواو مجردة عن العطف باطل .

وما ذهب اليه سيبويه والجمهور من أن الواو عاطفة للمصدر المؤول بعدها على مصدر متصيد من الكلام صواب ، لكن التقدير غير صواب .فى سيبويه:«وتقول : ائتنى وأتيك» اذا أردت : ليكن اتيان منك وأن آتيك تعنى إتيان منك وإتيان منى » (١٠٦) أ هـ . وقد دأب علماء النحو بعد سيبويه على هذا التقدير . وهو غير صواب ، لان معنى المصاحبة الذى تفيده الواو لا ينص عليه هذا التقدير . قال الرضى : « ولو جعلنا الواو عاطفة المصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله ـ كما قال النحاة ، أى ليكن منك قيام وقيام منى ـ لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع .... والأولى فى قصد النصوصية فى شىء على معنى أن يجعل على وجه يكون ظاهرا قصدوا النصوصية عليه » (١٠٧) أ هـ .

فالواجب فى التقدير أن يصرح بما ينص على المصاحبة، حتى لا يضيع معنى الواو ، فنقول فى قولهم : لا تأكل السمك وتشرب اللبن . التقدير : لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن وفى قوله :

لا تنه عن خلق وتأتى مثله ★ عار عليك اذا فعلت عظيم

---

(١٠٦) ٣ : ٤٤ .
(١٠٧) شرح الكافية ٢ : ٢٤٦ .

التقدير : لا تجمع بين نهيك عن خلق واتيان مثله . وهكذا في جميع أمثلة الباب وشواهده ، باضافة « بين » الى المصدر المعطوف عليه ، ليكون في الكلام نص على معنى الواو ، وهو المعية .

أما الكوفيون فيقولون : ان مابعد الواو منصوب على الصرف . **ومعنى الصرف** عندهم أن مابعد الواو في الاصل كان معطوفا على ماقبلها ، فلما قصد به المعية لم يعد صالحا للعطف ، لتغير المعنى،فصرف عن وجهه الذى كان يستحقه من العطف فنصب.

ولا يضاح ذلك نقول : اذا قلت : محمد لم يصل ويضحك ، بجزم يضحك ، كانت الواو عاطفة ، و «يضحك» معطوفا على «يصل» ، مجزوما مثله ، ومنفيا مثله ايضا ، فالفعلان منفيان على وجه الانفراد ، والمعنى : لم يحدث منه الصلاة في الماضى مطلقا ، ولم يحدث منه الضحك في الماضى مطلقا .

فاذا **لم ترد هذا المعنى واردت** نفى الصلاة وقت وقوع الضحك ، ونفى الضحك وقت وقوع الصلاة ، كان المعنى المراد هو نفى المصاحبة بين الفعلين فى الوقوع ، وتكون حينئذ قد صرفت الفعل الثانى عن وجهه الذى كان يستحقه بالعطف ، وهو الجزم والنفى ، فينصب حينئذ ويصير مثبتا الا ما وقت وقوع الصلاة فانه يكون منفيا ، ويصير المعنى : محمد لم يصل ويضحك فى وقت واحد . أى لا مصاحبة بين الفعلين ، فليس كل منهما منفيا على الاطلاق ، ولا مثبتا على الاطلاق ، بل المنفى اجتماعهما .

فعامل النصب عند الكوفيين هو الصرف ، وهو عامل معنوى (١٠٨) . والعوامل المعنوية تعمل الرفع باتفاق بين البصريون والكوفيين ، وكذلك تعمل النصب عند الكوفيين ، أما عند البصريين فلا . فالفعل المضارع الواقع بعد واو المعية منصوب عند الكوفيين ، كما نصب خبر المبتدأ الذى ليس عين المبتدأ فى المعنى، مثل : «عند» فى : **محمد عندك** . قال ابن يعيش فى عامل النصب فى المضارع الواقع بعد واو المعية: «والكوفيين يقولون فى مثل هذا وأشبابه أنه منصوب على الصرف . وهذا الكلام ان كان المراد به لما لم يرد فيه عطف الثانى على لفظ الفعل الاول صرف عن لفظيه الى معنى الاسمية بان أضمروا «أن» ونصبوا بها فهو كلام صحيح ، وان كان المراد أن نفس الصرف الذى هو المعنى عامل فهو باطل ، لان المعانى لا تعمل فى الالفاظ النصب ، انما المعنى يعمل فيها الرفع ، هو وقوعه موقع الاسم كما كان الابتداء الذى هو معنى عاملا فى الاسم . ما ترفه » (١٠٩) اهـ .

---

(١٠٨) هذا على مذهب الكوفيين ـ اما على مذهب البصريين فليس عاملا . ولا يضاح العامل المعنوى نقول : ان بعض المعانى وضع لها العرب حروفا تؤدى معناها ، كالنفى والاستفهام والتوكيد والتمنى والرجاء والتقليل والتكثير ، فما اختص منها باسم او فعل عمل فيه ، ومالم يختص لم يعمل . وبعضها لم يضعوا له شيئا ـ وهو الغالب ـ اما لاستغنائهم عنه بفعله كالمدح والرثاء والشفقة والعطف والحنين والشوق فليس لها حروف تدل عليها وتؤدى معناها واما لاستغنائهم عنه بغيره ، كما استغنوا باشارة اليد عن وضع حرف . ومن الاول الصرف والابتداء . والمعانى التى لاحروف لها تعمل الرفع باتفاق بين البصريين والكوفيين ، كا لابتداء العامل فى المبتدأ ، وكذلك تعمل النصب عند الكوفيين ، كالصرف العامل فيما بعد واو المعية وخبر المبتدأ الذى ليس عين المبتدأ فى المعنى .

(١٠٩) شرح المفصل لابن يعيش ٧ : ٢٧ .

الحالة الثالثة التى ينصب فيها المضارع بعد واو المعية : أن تقع الواو بعد فعل الشرط قبل الجزاء ، مثل قولك : ان تنجح وتتفوق أكافئك . بنصب « تتفوق» على اضمار «أن» . والمعنى : إن يكن منك اجتماع النجاح والتفوق أكافئك .

والنصب فى هذا ومثاله ضعيف ، والجيد الجزم ، لانه يكون بالعطف على فعل الشرط ، والعطف هو الاصل ، والمعنى واحد ، لان المعنى على العطف أن كلا من المعطوف والمعطوف عليه شرط فى الجزاء ، وهو معنى المعية ، والعرب تكره الخروج على الأصل الا لإفادة معنى جديد . فى سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله : إن تأتنى فتحدثنى أحدثك ، وان تأتنى أحدثك ، فقال : هذا يجوز ، والجزم الوجه .

ووجه نصبه على أنه حمل الاخر على الاسم ، كأنه اراد: ان يكن اتيان فحديث أحدثك ،فلما قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى «أن» ، لان الفعل معها اسم .

وانما كان الجزم الوجه لانه اذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث ، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذى عمل فيما يليه أولى ، وكرهوا أن يتخطوا به من بابه الى باب اخر اذا كان يريد شيئا واحدا (١١٠) أ هـ .

وكذلك يجوز نصب المضارع اذا وقعت الواو بعد الشرط والجزاء، مثل قولك : ان تنجح أحبك وأكافئك، بنصب «كافئ» على إضمار «أن» بعد واو المعية .وهو ضعيف أيضا،والجيد من

---

(١١٠) ٣ : ٨٨ .

الكلام الجزم بالعطف على الجزاء ، لان الجزاء لم يسبقه نفى ولا طلب، فكأنه وقع بعد الايجاب ،ولم مايكن قبله ايجابا لانه شرط ، ووقـوع الشرط مفروض لا واجب ، والجزاء لايقـع الا بوقوع الشرط ، فهو غير ثابت على الحقيقة لعدم ثبوت شرطه، وعدم ثبوت الشرط جعل له شبها بالنفى أو الاستفهام، لان كلا منهما لا يوجب مابعده .

ولما كان الشرط يشبه النفى أو الاستفهام ، وليس نفيا أو استفهـاما على الحقيقه ، كان للجزاء فضل على الايجـاب فجـاز نصب المضـارع بعد الواو المسبوقة به . **فى سيبويه** : «واعلم أن النصب بالفاء والواو فى قوله : إن تأتنى اتك وأعطيك ضعيف ، وهو نحو من قوله : والحق بالحجاز فاستريحا ، فهذا يجوز وليس بحد الكلام ولا وجهه ، الا أنه فى الجزاء صار أقوى قليلا ، لانه ليس بواجب انه يفعل ، الا أن يكون فى الكلام فعل، فانما ضارع الذى لا يوجبه كا لاستفهام ونحوه أجازوا فيه هذا على ضعفه وان كان معناه كمعنى ما قبله اذا قال واعطيك(١١١)أهـ

الحالة الرابعة من الحالات التى ينصب فيها المضارع بعد الواو ، أن تكـون الواو عاطفة للفعل الواقع بعدها على اسـم خالص من التأويل بالفعل . قال سيبويه : «ومن النصب أيضا قولـه :

للبس عباءة وتقر عينى ★ أحب إلى من لبس الشفوف

---

(١١١) ٢ : ٩٢ .

لما لم يستقم أن تحمل (وتقر) وهو فعل ، على (لبس) وهو اسم ، لما ضممته الى الاسم وجعلت أحب خبرا لهما ، ولم ترد قطعه ، لم يكن بد من اضمار (أن) (١١٢) أ هـ .

وقال الأشمونى : « ... وهى أن تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الأربعة الواو وأو والفاء وثم نحو قوله : وأنشد بيت سيبويه » (١١٣) أ هـ .

وقال الصبان تعليقا على قول الأشمونى : على اسم خالص: «أى من شـائبه الفعليه ، بأن يكـون فى تأويل الفعل ، وهـو الجامد » (١١٤) أ هـ .

وقال ابن هشام : « والأربعة الباقية أو والواو والفاء وثم، اذا كان العطف على اسم ليس فى تأويل الفعل ... ثم أنشد البيت الذى استشهد به سيبويه » (١١٥) أ هـ .

مما سبق ومن كل ما اطلعت عليه من كتب النحو تبين لى أن النحاة هنا يكادون يجمعون على أمرين يجب البحث فيهما، الاول : أن المصدر ـ وهو الاسم السابق على حرف العطف فى البيت الذى أورده سيبويه وتبعه النحاة فى الاستشهاد به ـ ليس فى تأويل الفعل . الأمر الثانى : نصب المضارع فى هذا البيت بأن مضمرة جوازا .

---

(١١٢) ٣ : ٤٥ ، ٤٦ .
(١١٣) الأشمونى مع الصبان ٣ : ٢٣٥ .
(١١٤) ذاتـه .
(١١٥) أوضح المسالك ٣ : ١٨١ .

وانما قلت يكادون يجمعون - وان كنت لم أر غير هذا الرأى - لأننى لم أطلع على كل كتب النحو ، ولو تيسر لى الاطلاع عليها جميعا لجزمت بإجماعهم .

وأرى أن المصدر فى البيت فى تأويل الفعل ، وأن الواو عاطفة ، وأن الفعل بعدها ليس منصوبا بأن مضمرة بعد الواو كما زعم النحاة ، وانما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب المأخوذ من المصدر ، وان التقدير : لأن ألبس عباءة وتقر عينى أحب .

ودليلى على ذلك أربعة أمور :

الأول : أن الأصل فى المصدر أن يقدر بالفعل ، وان الحالات التى يمتنع تقديره فيها بالفعل خارجة عن هذا الأصل ، وقد نص العلماء عليها (١١٦) ، وليس المصدر فى البيت واحدا منها .

---

(١١٦) وهى «أ» اذا كان المصدر نائبا عن فعله ، مثل : ضربا زيدا ، وقوله تعالى : (فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب)«ب» اذا كان مؤكدا لعامله مثل : أكرمت زيدا اكراما «ج» اذا كان محدودا بالتاء ، مثل : ضربه واكله «د» اذا كان مثنى أو مجموعا «هـ» اذا كان مبتدأ سد الحال مسد خبره مثل : ضربى العبد مسيئا ، وقول العرب : سمع أذنى أخاك يقول ذلك «و» اذا وقع اسما لكان أو ان ولم يفعل الخبر بينهما مثل : كان تعظيمك زيدا حسنا ، وان اكرامك زيدا حسن ، لان العرب التزموا عدم وقوع الحرف المصدرى والفعل فى هذين الموضعين الا مفصولا بالخبر «ز» اذا وقع اسما للا النافية للجنس مثل : لا اعراض عنك ، لان العرب لم يوقعوا المصدر المؤول مكان المصدر الصريح فى هذا الموضع الا اذا كررت لا «ح» اذا كان منعوتا مثل : اعجبنى ضربك المبرح زيدا ، وأعجبنى ضربك زيدا المبرح . فالنعت يمنع تقديره بأن والفعل اذ المصدر المؤول لايجوز نعته - وانظر الأشمونى وحاشية الصبان ٢ ٢٩١ .

فهو اذن مقدر بالفعل ، واذا كان كذلك كانت الواو عاطفة ، وكان الفعل بعدها معطوفا على الفعل المنصوب المأخوذ من المصدر ، والتقدير : لأن ألبس عباءة وتقر عيني أحب .

الثانى : أن الأصل فى الواو العطف ، والعطف فى البيت يؤدى المعنى المقصود من المعية . واذا كان معنى العطف والمعية واحد فوجه الكلام وجيده ألا يعدل عن العطف لانه الأصل ، كما ذكر سيبويه فى جواز نصب المضارع بعد الواو المسبوقة بالشرط ، حيث قال : « وسألت الخليل عن قوله : ان تأتنى فتحدثنى أحدثك ، وان تأتنى وتحدثنى أحدثك ، فقال : هذا يجوز ، والجزم الوجه ... وانما كان الجزم الوجه لانه اذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما اراد من الحديث ، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذى عمل فيما يليه أولى ، وكرهوا أن يتخطوا به من بابه الى باب آخر اذا كان يريد شيئا واحدا » (١١٧) أ هـ .

الثالث: اذا كان العطف على التوهم جائزا فى لسان العرب مثل لست قائما ولا قاعد ـ بجر . قاعد » عطفا على « قائما » ، لتوهم دخول حرف الجر الزائد عليه ـ فالعطف على الفعل الواجب تأويل المصدر به أولى . والمصدر فى البيت يجب تأويله بأن والفعل ، لأنه ليس من المصادر التى يمتنع تقديرها بأن والفعل ولانه عامل ، فأبس مضاف ، وعباءة مضاف اليه ، من اضافة المصدر الى مفعوله .

---

(١١٧) ٣ : ٨٨ .

الرابع : عطف الفعل المنصوب بعد الواو على الفعل المنصوب المأخوذ من المصدر الواجب تأويله بأن والفعل ثابت فى القرآن الكريم فى قوله تعالى:(وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا .... أو يرسل) (١١٨) فيرسل معطوف على الفعل المنصوب المأخوذ من المصدر ، والتقدير : الا أن يوحى أو يرسل .

واذا كان الفعل بعد الواو فى البيت منصوبا بالعطف ، وليس منصوبا بأن مضمرة جوازا بعد الواو - كما ذكر سيبويه والنحاة - فان البيت لا يصلح شاهدا على ما نحن فيه ، لان المصدر ليس خالصا من التأويل بالفعل . والمثال الذى يصح التمثيل به فى هذا الموطن ، ولا ايراد عليه - اذا كان مسموعا - قولهم :لو لامحمد ويحسن اليك لهلكت . فيحسن منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الواو ، وهى مع الفعل فى تأويل مصدر معطوف على محمد ، وهو اسم ليس فى تأويل الفعل .

ومثل هذا يقال فى الفعل المنصوب بعد الفاء أو ثم أو «أو» المسبوق كل منها بالمصدر مثل قول الشاعر :

لولا توقع معتر فأرضيه
ماكنت أوثر اترابا على ترب

وقول الآخر .

إنى وقتلى سليكا ثم أعقله
كالثور يضرب لما عافت البقر

---

(١١٨) الشورى ٥١ .

فالفعل «أرضى» منصوب بالعطف على الفعل المنصوب المأخوذ من المصدر «توقع» ، وليس منصوبا بأن مضمرة جوازا بعد الفاء كما زعم النحاة . وقل مثل ذلك في الفعل «أعقل» في البيت الثاني ، وفي «يرسل» في قوله تعالى : (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا ... أو يرسل ...)

وهذا آخر ما تيسر لي من جهد في اعداد هذا البحث . أدعو الله سبحانه وتعالى أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ، والحمد لله رب العالمين ، وما توفيقي الا بالله ، عليه توكلت ، واليه أنيب .

الدكتور

عوض مبروك عبد العزيز شحاته

فهرس الكتب والمراجع

١ ـ الأصمعيات . للأصمعى . تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون . بيروت . لبنان .

٢ ـ إعراب القرآن . لابن النحاس . تحقيق الدكتور / زهير غازى . عالم الكتب . مكتبة النهضة العربية .

٣ ـ أوضح المسالك . لابن هشام . ومعه كتاب هداية السالك . لمحمد محيى الدين . دار النجوة . بيروت . لبنان .

٤ ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد . للدماميني . تحقيق الدكتور محمد عبد الرحمن المفدى .

٥ ـ تفسير القرآن العظيم . لابن كثير . دار المعرفة . بيروت . لبنان .

٦ ـ جامع البيان فى تفسير القرآن . للطبرى . دار المعرفة . بيروت . لبنان .

٧ ـ حاشية الصبان مع شرح الأشمونى . دار الفكر للطباعة والنشر . بيروت . لبنان .

٨ ـ ديوان الأعشى ميمون بن قيس . دار بيروت للطباعة والنشر .

٩ ـ ديوان امرىء القيس . دار بيروت للطباعة والنشر .

١٠ ـ ديوان جرير . دار بيروت للطباعة والنشر .

١١ ـ ديوان جميل بثينة . دار بيروت للطباعة والنشر .

١٢ ـ ديوان حاتم الطائى . دار بيروت للطباعة والنشر .

١٣ ـ ديوان الخنساء . دار بيروت للطباعة والنشر .

١٤ ـ ديوان ذى الرمة . تحقيق عبد القدوس أبو صالح . مؤسسة الإيمان . بيروت . لبنان .

١٥ ـ ديوان عامر بن الطفيل . دار بيروت للطباعة والنشر .

١٦ ـ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات . دار بيروت للطباعة والنشر .

١٧ ـ ديوانا عروة بن الورد والسموأل . دار بيروت للطباعة والنشر .

١٨ ـ ديوان عمر بن أبى ربيعة . داربيروت للطباعة والنشر

١٩ ـ ديوان كعب بن زهير . شرح ودراسة د . مفيد قميحة . دار الشواف للطباعة والنشر . الرياض .

٢٠ ـ روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم . للألوسى . مكتبة دار التراث . القاهرة .

٢١ ـ السبعة فى القراءات . لابن مجاهد . تحقيق الدكتور شوقى ضيف . الطبعة الثانية . دار المعارف .

٢٢ ـ شرح ابن عقيل . لابن عقيل . ومعه كتاب منحة الجليل . لمحمد محيى الدين عبد الحميد . مكتبة دار التراث . القاهرة .

٢٣ ـ شرح الأشمونى مع حاشية الصبان . دار الفكر للطباعة والنشر . بيروت . لبنان .

٢٤ ـ شرح ديوان حسان بن ثابت . وضع وضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقى . دار الكتاب العربى .

٢٥ ـ شرح ديوان الحماسة . للخطيب التبريزى . عالم الكتب . بيروت .

٢٦ ـ شرح الرضى على الكافية • دار الكتب العلمية بيروت • لبنان •

٢٧ ـ شرح المعلقات العشر واخبار شعرائها . لأحمد بن الأمين الشنقيطى • دار الكتاب العربى •

٢٨ ـ شرح المفصل • لابن يعيش • تحقيق جماعة من العلماء بمعرفه مشيخة الأزهر • المطبعة المنيرية •

٢٩ ـ شرح المفضليات • للخطيب التبريزى • تحقيق على محمد البجاوى • دار نهضة مصر للطبع والنشر • القاهرة.

٣٠ ـ طرفة بن العبد ـ حياته وشعره • للدكتور محمد على الهاشمى • عالم الكتب • بيروت • لبنان •

٣١ ـ كتاب سيبويه • تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون • دار الجيل • بيروت • لبنان •

٣٢ ـ الكشاف • للزمخشرى • ويليه الكافى الشاف فى تخريج أحاديث الكشاف • للعسقلانى • دار المعرفة • بيروت.

٣٣ ـ النشر فى القراءات العشر • لابن الجزرى • دار الكتاب العربى •